

بطرس إسحق الحمارنة



بطرس إسحق الحمارنة
مواطن المستقبل

دراسة

د ر ا س ا ت

مواطن المستقبل



العقيد الركن المتقاعد بطرس إسحق الحمارنة

بطرس إسحق الحمارنة (الأردن)

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية

«3461/7/2016»

ISBN: 978-9957-625-36-8

الطبعة الأولى 2017

ش. الملكة رانيا، عمارة البيجاوي ط3، بجانب صحيفة«الرأي»

نقال: 797162720-776724366 «00962»،

تلفاكس 65620722 «00962» ص.ب 713680 عمان 11171 الأردن

alaan.publish@gmail.com

التنسيق والإخراج: رفعت المحمد

التدقيق اللغوي: د.سلطان الزغول

تصميم الغلاف: بسام حمدان

الإهداء

إلى من يبقيني حياً في الذاكرة...

ابني الحبيب مصطفى

تقديم دولة الدكتور معروف البخيت

ما زال الأخ الكبير والزميل الأقدم بطرس الحمارنة الضابط المتميز قادراً على إثارة الدهشة والإعجاب في نفسي. وهو شعور تأصَّل لديَّ مبكراً، منذ تعرفت إلى الحمارنة، ورأيت فيه نموذجاً للأردني المثقف، والمتَّقد حيوية وإرادة، والمتابع الحثيث، والمسكون بِهمٍّ وطنه وأمته.

عرفت بطرس الحمارنة منذ زمن طويل، أيام كان ضابطاً عاملاً في الجيش العربي، وعرفته بشكل شخصي منذ نحو عقدين من الزمن، فتأكَّدتْ لي الصورة، وتيقنت أن هذا الرجل ما زال قادرا على أن يعطي، وأن تقاعده من الخدمة العسكرية لم يمنعه من أن يواصل عطاءه بحثاً ودراسة وعملاً.

إنها ليست المرَّة الأولى التي أتشرف فيها بتقديم إنتاج فكري للحمارنة، إنها إطلالة أخرى على فكر عميق، ورؤىً تمتد جذورها إلى مدارس مهمة من الفكر الإنساني، ترتبط بتجربة ثرية ومتنوعة للمؤلف.

أما المرة الأولى فكانت قبل نحو عقد من الزمان، حين شرفني الحمارنة بطلب كتابة تقديم لكتابه «زرّاع الحياة». وقد أتاحت لي هذه الفرصة أن أقرأ وأعرف أكثر عن جوانب مهمة ومحطات رئيسية في حياته وتكوين شخصيته. ولعلها كانت مدخلاً ضرورياً للقراءة الثانية هذه، التي تتأسس على خلاصة تجاربه وقناعاته وخبرته عبر عمره الممتد بإذن اللّه.

منذ القراءة الأولى أدركت أن صفات الجدية والاستقامة والصلابة والمثابرة والانضباطية والثقافة الواسعة هي نتاج نشأته وتربيته، وجزء من منظومة

القيم التي تأثر بها وحملها طوال مراحل حياته التي تلت. ولعل كلمة السر هنا هي المدرسة الألمانية التي دخلها الحمارنة طالباً في فرعها الداخلي في فلسطين، فتأثر بأساتذته ومدرسيه. وأظن أن هذه المدرسة العريقة ومنهجيتها في القراءة والتفسير، وأخلاقيتها الصارمة، لم تغادره أبداً، وقد صاغت جانباً مهماً من شخصيته وفكره.

وتقوم المدرسة الألمانية عموماً على فلسفة القوة والإرادة، وتؤمن بالإنسان المتميز في قدراته وإمكاناته الهائلة. ولا يحتاج القارئ إلى كبير جهد ليلمس في إنتاج بطرس الحمارنة إيماناً مطلقاً بالإنسان، وأن الإنسان بقدرته وكفاءته وثقافته وقيمه هو الأساس في بناء المجتمع القوي المتكامل، وبالتالي الوطن المثالي. وبالاستناد إلى ثقافته الواسعة والمدهشة، وخلفيته الفكرية، وتجربته في الوظائف القيادية في التعامل مع الأفراد وتدريبهم وقيادتهم، كتب الحمارنة هذه المادة العميقة حول كيفية بناء المواطن الذي نريد: «مواطن المستقبل».

بعد قراءة متأنية ومعمقة لهذه المادة بدا لي جلياً أن بطرس الحمارنة يتمسك أكثر فأكثر بفلسفة القوة والإرادة التي تقوم في جانب منها على فكرة أن القيادة الواعية هي التي يجب أن تقود الناس وتعمل على توعيتهم وحشدهم لتحقيق أهداف الأمة، فهي تقوم على أساس أهمية التنظيم والانضباط. ولعل نشأته القاسية وتجربته العسكرية قد تركت في نفسه تأثيرها العميق، ورسخت لديه أهمية القوة التي بدورها عززت قناعته بضرورة بناء الإنسان المثالي.

على صعيد متصل، وكما هو معلوم، فإن فلسفة القوة والإرادة التي بدأت كتنظير فلسفي في مؤلفات الفلاسفة الألمان الكبار كان لها تأثير واضح في الفكر العسكري الألماني، كما في الفكر القومي العربي. وقد قامت حركة القوميين العرب في جانب منها على أهمية امتلاك القوة، فهل كان لهذين العاملين تأثير على بطرس الحمارنة؟ لست متيقناً تماماً من وجود علاقات

تنظيمية للرجل في أي من المراحل العمرية التي عاشها، لكني أعلم أنه كان ميالاً، وربما ما يزال، إلى الفكر القومي السوري الاجتماعي. وهو أيضاً فكر يعلي من شأن القوة والانضباطية والإعداد.

من هنا نجد أن مادة الكتاب تعطي أولوية كبيرة للتنمية البشرية والتربية والتعليم والتنمية الاقتصادية. وفي هذا تتجلى الثقافة الموسوعية لهذا الضابط الصديق، ورؤيته الشمولية الواضحة، فضلاً عن المثابرة والمتابعة، وامتلاك الإحساس الراقي بالمسؤولية الوطنية، بالرغم من سنوات التقاعد الطويلة.

وتبقى ملاحظة عامة تتعلق بأن جزءاً من الأفكار التي تضمنها الكتاب جاء وصفياً، كما أن المؤلف قد حدد الأهداف دون أن يقول للقارئ كيفية الوصول إليها. إلا أنني أعتقد أنه جهد مستدرك قد يواصله المؤلف نفسه أو يتركه لآخرين يتابعون البحث بتحديد السياسات والبرامج التي توصل إلى تحقيق الأهداف.

أهنئ المؤلف، الأخ الكبير والصديق العزيز، من صميم قلبي، وأتمنى عليه متابعة هذا الجهد الوطني والقومي الخيِّر، وبارك الله فيه.

الدكتور معروف البخيت

المقدمة

تنبني مواد هذا الكتاب على فكرة أساسية مفادها أن الإنسان، بقدرته وكفاءته وثقافته وانتمائه وشهامته ونبله، هو الأساس في بناء المجتمع القوي المتكامل، وصقل شخصيته يساهم في بناء الوطن الذي ننشد. ما يعني أن يكون هذا الإنسان منذ طفولته الأولى، وطوال المراحل التالية في حياته، تحت المراقبة لملاحظة أي ضعف في مسيرته، وتطبيق أساليب المعالجة المناسبة للتخلص من ضعفه في أي ميدان من ميادين الحياة.

حاولت في هذا الكتاب أن أسخر تجربتي طوال مسيرتي في الخدمة العسكرية؛ إذ إنني ارتقيت في الخدمة إلى أن وصلت إلى مستوى الأركان والقيادة، فتوافرت لي خبرة في التعامل مع الإنسان العادي البسيط «ابن البلد»، وكيف يمكن الوصول به إلى المستوى اللائق عبر صقل شخصيته وتقوية انتمائه، ليكون مدافعاً شرساً عن حقوق أمته وشعبه، ومقاتلاً مندفعاً في سبيل تحقيق المكاسب لأمته وشعبه.

ومما زاد رغبتي في إعداد هذه الدراسة تجوالي في أقطار متعددة من قارات متباعدة، واشتراكي في حوارات كثيرة في مبادئ اللغة والآداب والمجتمع والتاريخ والتطورات التي تصيب المجتمع والناس، والاختلاط بالمجموعات العسكرية العاملة في الميدان وتطبيق العمليات القتالية، وأولئك القريبين من مسائل القيادة وأمور الأركان. وهو ما لفت نظري إلى ضرورة القيام بدراسة ذلك كله، ودفعني إلى العمل بعمق أكبر للتعرّف على أسباب ضعفنا كأمة وتقهقرنا.

عاشت الأمة العربية طوال ثمانية قرون أو أكثر بلا حسّ قومي أو هوية قومية جامعة، أما ميزتها الوحيدة على هذا الكوكب فهي أنها مجموعة من القبائل والتجمعات التي أخذت اسم الدول. فلم يكن لهذه الأمة وجود سياسي فعلي، أو حتى مجرد توجه سياسي، بل إن كل مجموعة كانت تحاور وحدها مستقلة

دون أي رابـط يربطـها مـع المجموعـات المجـاورة الأخـرى، فـهي تـدافع عـن مصالحها القبلية الضيقة، دون أن يكون لها أي تأثير في إقليمها.

حـاولت أن أضمن هـذا الكتـاب نظـرة شـاملة لبنـاء المـواطن. وبعد أن أنهيت فصوله بحثت عن مفكر أمين من رجالات بلدي لمراجعتها، فإن اقتنع بها جعلتها كتاباً، وكان أن وقع خياري على رجل الفكر والخبرة الدكتور إبراهيم بدران الذي عرفته منذ زمن، من خلال علاقته بابني الدكتور مصطفى، ولقد كان حديثنا يشمل دائماً المواطن ومواضع ضعفه، وطرق صقل شخصيته. وهذا بالضبط هو موضوع كتابي.

وقـد تفضَّل الدكتـور إبراهيم بدران بـالاطلاع علـى الكتـاب، فـي خضمّ أشغاله ومسـؤولياته الكبـيرة فـي جامعـة فيلادلفيـا، ثـم أعـاده مطبوعـاً، وأعطـاه اسـم «مواطن المستقبل». وقد اختار هذه التسمية بعد أن كنت قد أسميت الكتاب «الإنسان الذي نريد». فشكراً له على ما أعطى الدراسة من اهتمام، وعلى صرفه جهدا ووقتا كبيرا عبر إعادته تبويب الكتاب، وترتيب المعلومات المتوافرة في الدراسـة؛ إذ إنـها كـانت فقـرات كثـيرة ذات بنـود لا تُعـدّ، تـرهق المطـالع غـير المتخصص. ولكنه بكفاءته وتميزه جمع هذه المعلومات كلها بأسلوب شيق، ودعمها بفكره وحسه وشعوره ليقوي في إنساننا النشاط والإبداع والتجديد والتغيير في أسلوب الحياة، وليساعد على بناء طريق المعرفة الحقة للوصول إلى حقائق العلم المتوافرة دون تردد، بعيدا عن الاتكالية والمراوغة والفردية والأنانيـة، لأن الـوطن لا يبنـى إلّا علـى يـد إنسـان المجتمع المنتمي والمحب لإنسانه ووطنه.

لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الكبير الدكتور إبراهيم بدران على جهده وتعمقه بدراسة هذا المخطوط وإخراجه بهذا الأسلوب الشيق، شاملاً المواضيع كلها التي أردت تسجيلها وذكرها. فهو نعم الصديق، ونعم المواطن الواعي الباني المجدّ في ميدان البناء الاجتماعي كما أردت أن يكون إنساننا. حفظه الله ورعاه ووفقه، سائلا الله عز وجل أن يحفظه وأمثاله، وهم كُثر في

الأردن، ذخرا وسندا لهذا الوطن.

بقي أن أقول إن الإنسان الشهم النبيل والمفكر الحر هو الذي يبني بلده ويقوي وطنه. وإن إنساننا في هذا الوطن هو بالفعل كما خبرته مقاتل من الطراز الأمثل، إنما ينقصه التوجيه والبناء الثقافي في غرس روح الانتماء، ومع إنسان كهذا فقط نؤمّن وطناً سليماً نعيش جميعا فيه بهناءة وسعادة.

المدخل

عندما باشرت كتابة هذا الكتاب كان عنوانه «الرجل الذي نريد»، ولكنني فضلت بعد الاسترسال في الكتابة أن يكون العنوان «مواطن المستقبل»؛ إذ إن الخالق ذكر في كتابه العزيز أنّه «... خلق الذكر والأنثى»)سورة الليل: 3(، فهو الذي عيَّن التسمية للإنسان، وهكذا كان.

«مواطن المستقبل» هو ما يتطلع إليه كل شعب وكل أمة تجاهد وتجتهد لكي ترتقي إلى المستوى اللائق؛ فكل أمة تصبو إلى أن تصل بشعبها لحياة أكثر تقدماً وأكثر نبلاً في قيمها الإنسانية، وإلى أن تعلو بكرامة الإنسان في بيئة رسمية وأهلية يعمها الاستقرار والازدهار والطمأنينة.

تُظهِر الدراسة المتأنية المتعمقة للتاريخ أن الإنسان منذ القدم كان توّاقاً لتطوير مجال حيوي لنشاطه يتعدى احتياجاته المباشرة، وحدوده البيولوجية أو الاجتماعية. وكانت الشعوب تسمح لنفسها بالسيطرة والغزو والتقدُّم في الميادين كافة، فساد التطاحن والاقتتال بين تلك المجموعات التي دعيت مع الوقت شعوباً وأمماً. ومع تراكم الأحداث والمنجزات على مدى الزمن يمكننا رؤية الفروق الكثيرة بين الأمم والدول، فمنها من وصل إلى أعلى المرتبات حضارة، ومنها من ما زال في الدرجات الأولى من السلم الحضاري، ومنها من يستطيع بالكاد أن يعيش. فما هي أسباب هذه المفارقة اللافتة للنظر؟ وما هي عوامل القوة والضعف؟

إنها من صنع الإنسان نفسه، وهي نتاج الفكر والإدراك والبحث والاستقصاء، ومن ثمّ الاستنتاج والإصرار للتغلب على المعوقات والصعاب. إنها نتاج الإنسان الجيد المتمكن الذي أراده الله عز وجل أن يكون.

في كتابي «زرّاع الحياة» أشرت إلى مسألة مهمة، وهي «غياب فلسفة التغيير ومنهجه» في شتى مناحي الحياة في العالم العربي، ما حرمنا من التقدم سريعاً

في تطوير حياتنا، في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتطورة تطبِّق فلسفتها ومنهجها في التغيير بعد تجارب مريرة، بما يتناسب مع تقدمها الصناعي والثقافي والعلمي والاجتماعي.

فلسفة التغيير، أو فكر التغيير، أو منهج التغيير، لم يكن له وجود في حياتنا طوال القرون الماضية. وبكلمة أخرى لم يكن التحوُّل والتكيُّف واستغلال الفرص للخلق والإبداع والاستنتاج لتتوافق مع هذا التغيير الذي حدث طفرة واحدة. ولم يحتلّ التغيير المرتبة الأولى في كتابات المفكرين وأهل العلم والمعرفة والثقافة، ولا في أفكار رجالات الدولة والسياسيين. ولهذا أسباب كثيرة، منها أن التطوير داهمنا بسرعة وجاء مفاجئاً، فقد نزل التغيير على أساليب الحياة الاجتماعية كالصاعقة، ولم يكن في الإمكان استيعابه بسهولة والاستفادة منه في تطوير حياتنا على نحو متدرِّج. أما الأمم المتقدمة فتدركه وتتعايش مع متطلباته بوعي، لأنها اختبرته بعد عراك طويل مع الطبيعة والحرب مع الأمم المجاورة. وأدخلت في بيئتها الداخلية آليات للتطوير محصّنة بالدساتير والقوانين والأنظمة التي تتناسب وتتوافق مع التقدم الصناعي والتجاري والثقافي والعلمي والاجتماعي.

صحيح أن التقدم المدني الحضاري أخذ وقتاً وقطع شوطاً طويلاً حتى أعطى ثماره في المجتمعات الغربية، لكن شرقنا كان يغطُّ في سبات عميق بعيداً كل البعد عن فلسفة التغيير والإيمان بضرورته وأهميته، والمصيبة أنه ربما ما زال يغطّ في سباته. وقد يكون مردّ ذلك إلى أن العلم والفكر والفلسفة والثقافة ممثلة بالمفكرين والعلماء والفلاسفة كانت مراميها بعيدة عن أجواء وتفاصيل وجزئيات ذلك التطور الذي يقع في العالم المتقدم، فالعالم العربي ما زال محكوماً بقوة الاستمرار وسلطة القوة، والجهل والابتعاد عن العلم هو المسيطر على الذهنية والعقلية العربية، أما الشعوب فلا تحتكم إلى نظام أو قانون يحفز إلى التغيير والتقدم.

ليس أمراً مستحيلاً الوصول إلى الأمل المنشود في تكوين المواطن القادر

وتنشئته على التعامل مع المستقبل بتفوّق، إنما هو نتيجة للعمل المتواصل والتقصي والبحث وتحفيز الإبداع لنصل بالإنسان إلى ما نريده له، وما يرغب فيه هو من قوة وازدهار واستقرار. إنها المثابرة والعمل المستمر دون كلل استناداً إلى العلم والقانون، وعدم الاكتفاء بما يتوافر وما هو متاح على ضآلته، لأن القناعة في هذا المجال، مجال تقدم الحضارات، معناها دعوة للاستكانة والثقة المطلقة بما قد تحقق وأُنجز، فالانجرار خلف هذه القناعات والأفكار سيكون عائقاً أمام تحقيق الأحلام، وهو مدعاة إلى التقهقر والتراجع والاندحار بسبب استقواء الآخر بالعلم والمعرفة والتشريعات التي تتيح له مصادرة هذا الحلم.

لذلك خلق الله الإنسان ومعه العقل الذي هو ميزة اختصه بها، ليكون أداته التي تدفعه نحو الخروج من الجمود إلى الحركة الفاعلة المؤدية إلى الكمال الإنساني والاستمتاع بالحياة السعيدة والعيش برغد وهناءة، مستغلاً الإمكانيات المتوافرة كلها حتى يتحقّق معنى استخلاف الله له في الأرض، فيعبده على نعمه شاكراً حامداً.

في الصفحات الآتية نحاول تبيان الملامح الرئيسية لما يمكن أن يساعد في معرفة الوسائل المتنوعة للخروج من المآزق التي يعيشها المجتمع العربي، والخلاص من المعوقات التي تعترض تقدُّمه وتقدُّم إنسانه وأسبابها. وهي دعوة لرجال الفكر وعلماء التاريخ والاجتماع والسياسة لكي يبحثوا ويجدّوا في البحث عن الأسباب، ويلتمسوا الأساليب التي تمكّن الأمة من العودة إلى ما كانت عليه سابقاً من الاحترام والتقدير حين كانت في الصدارة، فحظيت بأسباب النجاح والخيريّة كلها.

الإنسان الذي نريده هو إنسان المستقبل. هذا هو السؤال الذي يسعى للإجابة عنه كل شعب وكل أمة تريد أن ترتقي إلى المستوى اللائق. ومن يقرأ التاريخ بتمعن يستنتج الأسباب والعوامل التي ساعدت الإنسان للوصول إلى ما هو عليه الآن.

القوة والضعف هي من صنع الإنسان نفسه، فهو مصدر الفكر والإدراك والاستنتاج، ومنه تتفجر أسباب التغلب على الصعاب والمعوقات، وفيه تكمن القوة للتفوق على المنافسين والأنداد كلهم. وبذلك يكون الإنسان الجيد المدرّب المهيأ لأن يمتلك مقومات التقدم حضارياً، هو ذلك الإنسان الذي أراد الله له أن يكون. فالإنسان هو الكائن الذي خلقه الله ليكون على شاكلته، وهو خير المخلوقات، وقد أوجده لكي يسيطر على الإمكانات المتاحة ويستغلها، ليتمتع بفردوسه الذي أوجده له الخالق.

لكن الذي حصل هو أن الإنسان لم يصن نعمة ربه، فكانت الغلبة للشر، وملأ بعضهم الأرض فساداً، فبدلا من أن تكون فردوسا امتلأت بالاقتتال والصراع بين الخير والشر، والتشاحن بين الأمم والشعوب منذ الخليقة إلى اليوم.

والذي يؤلم حقاً أنه على الرغم من تواجد العرب في هذه المنطقة الحيوية من العالم، حيث أنزل الله سبحانه رسله وتعاليمه في الأرض العربية فكانت مهداً لحضارات العالم كلها، إلا أنهم ما زالوا في آخر القافلة، وظلوا دائماً عرضة للغزو والبطش والاحتلال.

والمؤلم أن الدارسين والمفكرين لم يحاولوا أن يجروا الدراسات الدقيقة المتواصلة التفصيلية ليصلوا إلى الجوهر، فيبحثوا في الأسباب ويستخلصوا النتائج لينيروا لنا الطريق للتخلص من الشرور، وبناء الجسور القوية لحياة مثالية مبنية على التعاليم الإلهية، حيث يتساوى الناس ويسعد الآخرون ويسود الاستقرار والأمن والرفاهية للجميع.

فكيف يمكن لهذا الإنسان أن يؤمّن الحياة الفضلى، حياة الرفاه والطمأنينة، في هذه الظروف الصعبة، وفي هذا العصر حيث تتزايد الاحتياجات الحياتية الضرورية، فقد زاد التعقيد ولم تعد الحياة سلسة، وتضاربت المصالح وتشابكت. وهناك عوامل كثيرة جداً يبنى عليها المجتمع الإنساني، إنها أمور متعددة، ولكل منها شأن في بناء هذا المجتمع الذي يسمى مجتمع الإنسان، إنها

خلايا متشابكة ومتجانسة تشمل هذا البنيان المعقد، منها مكونات تشمل الحركات كلها؛ حركات التغيير في الميادين الفكرية كافة، ميادين العلم والمعرفة والاستنتاج حتى يبدع الإنسان. لذلك على الإنسان أن يسعى ويجتهد للإجابة عن الإشكاليات كلها، وأن يجد لها الحل المجدي بعد الاستنتاج المنطقي المقنع السليم، وأن يوقف التراجع، وأن يقاوم تداخل الحركات القاتلة في سير حياة مجتمعه، ليؤمّن سيرها بقوة وبخطوات ثابتة ترتكز على النتائج العلمية المؤكدة في مجالات بناء المجتمع وتقويته وصونه.

ثمة عناصر رئيسية يمكن أن تعيد بناء الإنسان وتجعل منه الإنسان الذي نريده للمستقبل. وتتمثل في سبعة عناصر، هي على النحو الآتي:

1- الانتماء القومي.

1 - الأمن القومي.
2 - تثبيت أسس الدولة.
3 - الدستور.
4 - القوانين والأنظمة.

2- إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية، للوصول إلى أوضاع مقبولة في الغذاء والماء والمسكن والصحة والتربية والتعليم والصناعة والتجارة والعمل.

3- الزراعة وفروعها: نشاط زراعي ونباتي وحيواني مع مواكبة التقدم العلمي في ميادينه كافة.

4- التدرب على رسم الأهداف، وهذا من شأنه أن يدعونا إلى تعيين الهدف وتحديده لكل مرفق من مرافق الحياة، على أن يكون هذا الهدف واضحاً، وتحديد كيفية الوصول إليه وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذه وتوفيرها بالعمل

الجاد ومن أي مصدر.

5- بناء «العقل»؛ إذ يجب أن يكون المحرّك الرئيسي في كل فعالية ونشاط، والسعي دائماً للاحتكام إليه، أي«العقل»، للاستنارة به، وهذا لن يكون إلاّ بالعلم والمعرفة والخبرة. لذلك فإن إنسان المستقبل يتوقع أن يكون صاحب عقل سليم، وأن يقدر موقفه وموقعه ويقلب أوراقه، وأن يعرف ما له وما عليه بالاستناد إلى العلم والخبرة، وأن يكون في استطاعته تنفيذ المشاريع التي يريدها بكفاءة، متخطياً العقبات المؤثرة كلها، ومتزوداً دائماً بالبدائل حتى يتفادى الشر والأخطار والخسائر.

الفصل الأول في السياسية والتنمية القومية

أولاً: الانتماء القومي

الانتماء القومي ثقافة وتربية خاصة في ميدان السياسة والبناء الاجتماعي، تبتدئ منذ الطفولة وتستمر حتى الوصول إلى مراحل متقدمة من التحصيل العلمي أو العملي. وقد استُعمِلت عبارة «الانتماء القومي والوطني» كثيراً في القرن العشرين، قرن الصحوة العربية، بصورة آلية، فاستعملها المفكرون والساسة والأدباء والشعراء، واستدخلتها الأحزاب في نشراتها وخطبها، وتفنن في استعمالها الزعماء والمصلحون. وعلى الرغم من شيوعها على ألسنة هؤلاء وأقلامهم ظلّت هذه العبارة معلّقة في الفراغ.

نعم، كانت الغاية جمع شمل العرب، وخلق الوطن العربي الجديد بما يتناسب مع الوضع السياسي القائم على المبدأ القومي، الذي يسعى إلى تأكيد الوجود للكيان العربي المتماسك المكون من دولة واحدة؛ إذ يدين المواطن العربي بالولاء الواحد ويؤمن بالانتماء لكيانه ووطنه كما يريد كل قومي وعربي على اتساع هذا المكان الجغرافي الاستراتيجيّ المميز.

لننظر ما الذي حصل. عاد كثيرون في عصرنا إلى التجمعات القبَلِيَّة كما كان أجدادهم الأوائل من العرب في عصر الجاهلية. وبعد مرور قرن كامل الآن نرى التمايز والاقتتال البدائي ونشعر به، كأننا شعب دون تاريخ، نفتقر إلى عوامل النهضة والثقافة والعلم، وأصبحنا دولاً، كل«قبيل» يعتزُّ ويفتخر بعلمه ونشيده الوطني وحكومته وبرلمانه ورئيسه.

هل يعقل أن يكون لهذه «الأمة العربية» أي مكان فعال بين الأمم في هذا العصر؟ هذا سؤال من السهل جداً الإجابة عنه، كما أنه يسهل استنتاج الإجابة الصحيحة المفسرة لهذا الضعف.

على المواطن العربي الذي يتطلع إلى المستقبل أن يتفهم معنى الانتماء،

ويسعى جاهداً للعمل المتواصل بكل حب وتفانٍ لبناء المجتمع النموذجي، لأن الوطن المميز هو للإنسان الباني المبدع، الذي يسعى جاهداً لتوفير الحياة الفضلى لأبناء وطنه كلهم، وخلق المجتمع المتراضي المتعاون لمنع الشر ولدرء الخطر وفي سبيل العيش السعيد.

ثانياً: الأمن القومي

يحسُن بنا أن نشير إلى أننا لا نقصد بالأمن القومي المفهوم الذي يطلق على القوة العسكرية حسب، فهذه واحدة من ركائز الأمن القومي والوطني الذي يتألف من عنصرين مجتمعين هما: القوة والقدرة. ونعني بالقدرة ذلك النسيج المتشابك من القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الذي يحمي الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. فالوعي الثقافي والمعرفي الذي يتمتع به أفراد المجتمع، والقدرة على الإنتاج الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والطمأنينة السياسية، إنما هي قواعد فاعلة في تحقيق الأمن العسكري وصيانة الجبهة الداخلية من التمزق والاضطرابات، والضامن لها في تحقيق أمنها تجاه الأطماع التي تمدّ عيونها وأذرعها إليها، ومن ثمَّ قدرتها على الصمود ومواجهة الأخطار الخارجية.

ولهذا فمن الأولويات قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات الواقعة ضمن حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها ومؤسساتها المتعددة ومنجزاتها الكثيرة.

وما دامت المجتمعات البشرية معرَّضة لحدوث صراعات بين الفينة والأخرى لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو عقائدية أو سياسية، فإن من حقّ كل مجتمع ودولة الاهتمام بالقوة العسكرية، وبثّ روح الفروسية ومعاني التضحية والبطولة في الأفراد، وتأهيل الفرد بدنياً وفكرياً ونفسياً في منظومة متوازنة تمكنه من القيام بأعباء الدفاع والأمن ذاتياً ووطنياً.

ولما كان الأفراد تتباين قدراتهم البدنية، أما الأسلحة المستخدمة في الحياة

العسكرية فتحتاج إلى لياقة بدنية عالية لإتقان التدريب عليها والتعامل معها، فقد أعفى الإسلام أصحاب الإعاقات الجسدية من الدخول في سلك الجندية أو خوض القتال، لما يتطلبه ذلك من سلامة الجسد والأعضاء.

ولا بدّ للعسكريين من أن يتمتعوا بإرادة قتالية عالية، لزيادة فاعلية الأسلحة التي يمتلكونها، مع معرفتهم العميقة والدقيقة بأنواع الأسلحة التي يستخدمونها، ومعرفة فنون القتال واستراتيجيات الدفاع والتحصين، وأن تكون لهم الدُّربة الكافية على التفاعل القتالي مع القطاعات العسكرية الأخرى وإسنادها والتنسيق معها.

وفي سبيل تحقيق الأمن القومي ورفع الكفاءة العسكرية للمجندين يجب الحرص على بناء كليات الحرب والأركان، لتأهيل القادة العسكريين والضباط بفنون الحرب والقتال والتخطيط، ليكونوا على كفاءة عالية في إحداث التفاعل بين الجماعات العسكرية بطريقة تضمن ثقتهم واحترامهم وولاءهم، لما يتمتعون به من ثقافة عامة وتدريب عملي وصحة نفسية. فإذا ما تحققت هذه السمات في القادة والأركان أصبح بالإمكان تأهيل الضباط بمستوياتهم المتنوعة لتكون لديهم الكفاءة نفسها في معرفة قدراتهم الذاتية، ومعرفة قدرات الخصم ومواجهتها.

لم يعد القتال في الجبهة بين جيشين، بل أصبح القتال شاملاً عناصر الوطن كلها، فالعدو لا يفرق بين ميدان المعركة والمدن والمرافق الحيوية والصناعية والإمداد والمواصلات والاتصالات. واستخدام الإعلام وتوظيفه يُعدّ أحد وسائط التحصين العقائدي والسياسي لكوادر الجنود، من أجل تعبئتها لتنفيذ مهامها الدفاعية، والبنائية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أتاحت الوسائل والأساليب التكنولوجية الفرصة أمام القادة العسكريين لاستغلال الدعاية، ونعني بها التأثير السياسي في وعي الأفراد عن طريق تعبئتهم لتنفيذ المهام التي تواجهها الأمة، لتنفيذ الخطط التي تضعها الدولة

لبناء المجتمع والدولة والدفاع عن الوطن، وفي السياق نفسه بثّ الشكوك في صفوف العدو للقضاء على روحه المعنوية وتفتيت جبهته الداخلية، بما يعرف بالحرب النفسية التي يمكن استغلالها أسلوباً من أساليب الحرب والمواجهة مع العدو. فمصارعة آراء الخصم ونشر الفوضى والبلبلة والاضطراب في صفوفه، ودبّ حالات الذعر والخوف فيها، وإفقاده التوازن وشلّ إرادة الصمود، وخلق حالات الانقسام والفوضى بين أفراد العدو وسكانه المدنيين. ذلك كله يساعد على تحصين الجبهة الداخلية للوطن ويمكّنها من رسم استراتيجياتها الحربية والتنموية، ويهيئ الفرص أمامها لإحراز النصر والتقدُّم على العدو. فمنذ أن عرفت البشرية الحروب كان تجريد الخصم من روحه المعنوية وإرادة القتال هدفاً يساعد على تحقيق التفوق والسيطرة.

الجيش هو الحارس الأمين، وهدف وجوده هو تحقيق الأمن والراحة والاستقرار والمسيرة الآمنة للتطوير والتقدم، وهذا ما يجب أن يعرفه أبناء المجتمع كلهم. وستكون الأخطاء مفجعة إذا استعمل لغايات أخرى، وقد يكون ثمن ذلك باهظاً، بل يمكن أن يكون كارثة. ويمكن إحياء التجنيد الإجباري واستغلاله في تنفيذ مشاريع ضخمة في ميادين البناء والتدريب المهني والفني، والمساعدة في تطوير الشبكات الفنية عالية التقنية، أو في إنشاء السدود المائية في الصحراء، إضافة إلى أمور كثيرة أخرى تتعلق بالتنمية.

ولا توجد دولة من دول العالم لا تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية. وللتغلب على هذه التحديات فإن من الضروري تحقيق الأمن القومي بأشكاله المتعددة، وفي مقدّمتها الأمن الاجتماعي والاقتصادي. ولا يتحقق هذا إلاّ بإيجاد قاعدة وطيدة للتنمية، فالقوة الاجتماعية والاقتصادية للوطن هي الدرع الواقي للمحافظة على المكتسبات التي حققها المواطنون، وهي السبيل إلى تحصين الجبهة الداخلية ومواجهة الخصم بقوة واقتدار. فالانصراف إلى عملية البناء الداخلي أمرٌ لا غنى عنه. فإذا ما تمتع أبناء المجتمع بالمعرفة والمثابرة والصبر على عملية البناء فإننا نكون قد أهّلناهم ليتحملوا مسؤوليتهم

العسكرية في الدفاع عن منجزاتهم ومكتسباتهم الوطنية. ومن هنا يكون من المناسب إعداد المواطنين عسكرياً أيضاً من خلال إدخالهم في دورات تدريبية عسكرية، واستغلال قدراتهم في أثناء هذه الدورات في عملية التنمية والخدمة المدنية، لتحقيق التكامل والشمول في إعداد المواطن.

ثالثاً: تثبيت أسس الدولة

أمامنا التاريخ، وأمامنا قصص الحروب الطاحنة، وكلها في الأحوال جميعها كانت تسعى جاهدة لخلق قوة في مكان ما من مجموعات بشرية تنتمي إلى عرق واحد وتتكلم لغة واحدة، وأكثر الأحيان تدين بمذهب واحد. ولم تستطع هذه المجموعات تشكيل القوة الفاعلة إلاّ بعد أن شكلت وضعاً سياسياً لإقليم محدود يدين لسلطة واحدة، يسعى بكامل قوته لبناء حضارته وعلمه وتقدُّمه وقوته، وفي الوقت نفسه يقوم بخلق مجتمع يعتز به، يقاوم شر المعتدي ويقوّي أمنه القومي ويصونه.

إن الهدف الأول هو أن يكون في الإقليم العربي تشابك سياسي واقتصادي يمنع التجزئة والشرذمة، هذا ما كان مأمولاً في القرن الماضي، ولكنه الآن بعيد المنال، وربما يجلب السخرية من القريب والبعيد لمن ينادي به ويتبناه ويعتقد به ويدعو له.

ولنضرب مثالاً على ذلك ما قام به الشريف حسين بن علي في الثورة العربية الكبرى، فقد كان الهدف واضحاً، وهو الانفصال عن تركيا التي كانت تشكل الخلافة الإسلامية، والعمل على قيام دولة عربية في الإقليم الآسيوي من العالم العربي. وقد حارب معه العرب كلهم، وقاد أبناؤه الحملات المهمة، وأطاحوا بالقوى التركية بمساعدة الحلفاء، وكاد النصر يتحقق لهم، ولكن لسوء الحظ كان الحليف هم الإنجليز المستعمرون الذين تنكروا لوعودهم، وأوجدوا واقع التجزئة عندما تقاسموا المنطقة العربية مع فرنسا، وكان أن شملت هذه التجزئة دولا عدة ضمت عرب آسيا، وعدنا إلى عصر القبائل، وأصبحت الدولة

العربية الحلم دولاً متعددة تتصف بالضعف وعدم القدرة، ففشلت في إجراء أي تطور حضاري في الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية والعلمية، لأن القائمين على أمرها بعيدون عن مفهوم الدولة، والعوامل التي يجب اتِّباعها لبلوغ الغاية المرجوَّة. لذلك عاد العالم العربي إلى بناء القبيلة، عاد إلى القرون الأولى حيث التطاحن والغمز واللمز والاتهام وإيجاد المبررات والأعذار، وغير ذلك من دواعي الفرقة والعصبية والتجزئة.

أ - الدستور:

يُعدُّ الدستور حجر الأساس في بناء أنظمة الحكم في الدول، فهو كتاب الدولة الذي يفصح عن طبيعة نظام الحكم فيها، ويبين سلطة الحكومة وكيفية توزيعها واستعمالها واختصاصها، وحقوق الأفراد وواجباتهم. وإذا تجاوزنا عن الأصل الفارسي لكلمة «دستور»، وأنَّ معناها بالعربية هو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجند، فإننا عندئذ نستهدي إلى أن الدستور هو مجموعة القواعد الأساسية التي تسير وفقها مجموعة القوانين والأنظمة. ومن المهم هنا أن نؤكّد أن الدساتير المكتوبة، التي يكون فيها التنظيم السياسي والقانوني للدولة مدوّناً، أفضل من الدساتير العرفية.

لا بد للدستور الناجح من أن يتمتع بالمرونة، بحيث يمكن تعديل بعض بنوده لمسايرة التطورات والارتقاء بالتشريعات التي يتضمنها، كما لا بد له من أن يتضمن القضايا التالية: الدولة ونظام الحكم فيها، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وسلطات الدولة والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، والشؤون المالية، ونفاذ القوانين وإلغاءها.

ونظراً لأهمية الدستور في الحياة السياسية للدولة فإن من الضروريّ جدّاً أن يُنتدب لوضعه مجموعة من الخبراء والاختصاصيين ذوي الكفاءة، الذين لهم معرفة ودراية بأحوال الدول والمجتمعات وبنائها، والأسس التي ينبغي أن تنهض عليها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية

والثقافية، وغيرها من عوامل نشوء الدول والكيانات.

ب- القوانين والأنظمة

إذا كان الدستور يضمن حكم الناس بالحقّ والعدل، فإن القوانين والأنظمة هي الوسيلة القانونية المنظِّمة التي تكفل استمرار هذا الحقّ وتضمن تطبيقه. ففي المجتمع الذي يقوم على أساس الحقوق يأتي الفرد أولاً وليس المجتمع، فحقوق الفرد مهمّة لأنه اللبنة الأولى في تكوين الشعب أو الأمّة. ودون قانون يحكم الناس ويحكم علاقاتهم لن يكون هناك نظام أو حقٌّ يهدي الناس السبّل. ولا بد من أن يحرس الناسُ هذه القوانين ويقوموا على صونها من الخارجين عليها، حفاظاً على المجتمع من المنازعات والاختلافات.

ولهذا فكثيراً ما تتدارك الدول الأحوال الجديدة بسنّ قوانين جديدة، أو تعديل القوانين المعمول بها، وتكرّس لذلك خبراتها كلها، وتختار أفضل كفاءاتها للنظر في القوانين. وذلك كله في سبيل توحيد الفروق الدينية والطبقية بين الأفراد والفئات، حفاظاً على الوحدة الاجتماعية والسياسية، وابتعاداً عما يمكن أن يهدّد السلطة أو يُهدر حقوق المواطنين ويخلق المنازعات أو يوجد المظالم فيما بينهم.

وعادة ما تكون القوانين والأنظمة مستمدة من موروث الشعب نفسه، سواء موروثه الديني أو الثقافي. فمراعاة المعتقد والآراء الاجتماعية والعادات والتقاليد مما يساعد على تقيّد الناس بالقوانين، لأنهم عندئذ يحسّون أن هذه القوانين والأنظمة نابعة منهم ومعبّرة عن إرادتهم ومصالحهم. وفي حال الاستعانة أو الإفادة من القوانين المعمول بها في دول أخرى، وبخاصّة الأجنبية منها، فإن على المشرعين أن يجتهدوا لتكييف هذه القوانين مع أحوال الناس الذين يشرعون لهم.

رابعاً: السياسة

التحديث والتغيير عملية متعددة الأوجه ومتكاملة في الوقت نفسه. ومن هنا فإن أيّ تحوُّل في القيم والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية يؤثر ويتأثر بالأبعاد السياسية. فإذا أردنا مثلاً الانطلاق من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة القائمة على استخدام التكنولوجيا فإن ذلك يتطلّب إعادة النظر في القيادات الاقتصادية والمخططين الاقتصاديين. والأمر نفسه ينطبق على الظواهر الاجتماعية؛ إذ كلاهما يحتاج إلى قيادات غير تقليدية لقيادة مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فإذا ما تم هذا صرنا على مشارف التحديث السياسي ذي الطابع الديمقراطي والتعددية والمنافسة والمساواة.

وحتى يتحقق تنظيم الحياة السياسية، وأداء الدولة لوظائفها السياسية، لا غنى عن تطوير مفهوم السياسة لينتقل من مفهوم الحيل والخدع والغطرسة والقوة وبسط النفوذ عبر القوة أو المفاوضات إلى مفهوم آخر يتمثل في التعاون وربط أنماط العلاقات باتجاه التغيير الإيجابي في المواقف والاتجاهات والقيم وسلوك الأفراد والدول، بحيث تكون قائمة على العقلانية والتوازن، بما يهدف إلى خدمة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأفراد والشعوب.

للسياسة بيئتان تعمل فيهما؛ البيئة الداخلية والبيئة الدولية. وعلينا أن لا نعزو أي تأخُّر نهضوي يلفّ حياتنا إلى أنه نابع من استقواء الدول الأخرى علينا وعلى مقدراتنا، وأن فشل مشاريعنا النهضوية يعود إلى تدخل الدول الأجنبية في إقصائنا عن ركب التطور والتحديث، فهذا تفسير يظلّ قاصراً عن استقراء الظاهرة وتفسير أبعادها واستخلاص النتائج السديدة من بعد، وهو فضلاً عن ذلك تفكير رومانسي يعفينا من وضع إصبعنا على الجرح.

يرتبط الأداء السياسي بقدرة القائمين على المؤسسات السياسية، ومدى وعيهم وثقافتهم وإلمامهم بالتجارب السياسية الناجحة، وتطبيق أسس الديمقراطية والحوار في إدارة القضايا السياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية. فالسياسي الناجح هو ذلك الشخص الذي يمتلك دراية واسعة،

ويكون ضليعا في القضايا التاريخية والجغرافية للدول والمجتمعات، ناهيك عن ظروفها وأحوالها الاقتصادية والمدنية والعمرانية والعسكرية، للإفادة منها في التخطيط والمناورة وتقدير القرارات التي يتخذها في موقف ما.

والتمثيل السياسي يتطلَّب أن تكون السفارات مكتملة الإدارة، يمتلك موظفوها معلومات وافية عن وطنهم في الأمور الاقتصادية والصناعية والثقافية والتاريخية والسياحية والاجتماعية والتعليمية والاستثمارية. وينبغي لمن يمثلون دولهم امتلاك القدرة على الاختلاط، لإدارة الحوارات وإلقاء المحاضرات في الأندية والجامعات، والاشتراك في أي حوار سياسي مع الأحزاب والتجمعات؛ أي إن السفارة هي في الواقع المؤسسة الحكومية الكاملة في الخارج.

والأهم من هذا وذاك أن تكون لدى الدبلوماسي هوية سياسية واضحة قوامها الانتماء والولاء للقضية التي يعمل من أجلها، وللوطن الذي يمثّله، والسعي من بعد إلى تأكيد فكرة الاعتزاز والفخر الوطني، وتعزيزها لدى القواعد الشعبية العامة والقوى السياسية النقابية والحزبية.

إن الثقافة الشمولية والولاء والإخلاص عوامل مرتبطة ببعضها، لأنها الضمان الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية، ومن ثمَّ تحقيق الأهداف والأماني القومية الكبيرة في الإفادة من الطاقات البشرية في تفعيل المشاريع التنموية ضمن خطة إعلامية فعّالة، قائمة على العقلانية والحقائق في إعطاء الصورة الصادقة عن القضايا الداخلية وطبيعة علاقاتنا الدولية، وإظهار المزايا والمؤهلات التي تتمتع بها البلاد العربية، والنظر إلى القضايا نظرة قومية شموليّة، لنكون في مستوى التحديات، ونحظى من ثمّ بثقة العالم وتقديره. وهذا كله لا بدّ وأن يستند إلى ثقافة وطنية رفيعة تنهض بها المؤسسات التعليمية في مستوياتها العلمية جميعها، لتجسيد التجدُّد الحضاري النابع من الأصالة، والمنطلق نحو آفاق المعاصرة.

فإذا ما وُفقنا في اختيار من يمثّلوننا من السياسيين في قضايانا المتعددة، فإننا نكون قادرين على الحفاظ على الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة ومعناها ودورها ووظائفها.

خامساً: المجتمع والدولة

ثمة عوامل تلعب دورها في تجديد المجتمعات والمؤسسات والأفراد. ومن أهم هذه العوامل توافر الدافعية، وتكريس الجهود الحثيثة، والإيمان الراسخ بالتجديد والإحياء. وبقدر اتسام المجتمعات بالنضج، وسعيها نحو التجدد بالإفادة من خبراتها وتجاربها، وتوظيف هذه الخبرات والتجارب في تدبير حياتها، فإنها بالقدر نفسه تنمّي ذاتها وتحفظ نفسها من الاندثار والزوال، ذلك أن كل فرد من أفرادها يتحمل مسؤولية إعداد ذاته وتربيتها، واستغلال ما فيها من استعدادات وإمكانات وقدرات وطاقات في عملية البناء، واتخاذ التدابير والترتيبات الخاصة لصيانة مكتسباته، والدفاع عنها باقتدار أمام الأحداث والأفكار والأخطار التي تهدده من حين لآخر. فاتسام المجتمع بالتماسك والوعي على ذاته، وأهمية أن يكون مجتمعاً متميزاً في منطلقاته ورؤاه وتطلعاته لا شك في أنه سيكون عاملاً خلاقاً في بناء دولة عصرية تمتلك مقومات البقاء والديمومة والاستمرار، لما يتوافر في أفرادها ومؤسساتها من الانفتاح على الخبرات الممكنة كلها، التي تعزّز معاني التكافل الاجتماعي بإزالة الحواجز الطبقية بين الفئات والعناصر. أضف إلى هذا عيش الرعايا بأهداف وأحلام مشتركة تخلق بينهم الألفة والانسجام المادي والروحي، فاتضاح الأهداف أحد العناصر الضرورية لبناء الدولة وإقامة المجتمعات، فالأهداف هي الإطار المرجعي للمفاهيم كلها، والأفكار والآراء السائدة. والدولة الناجحة هي القادرة على المواءمة والملاءمة بين المفاهيم والأفكار التي يعتنقها الأفراد، وتلك التي تسعى الدولة إلى تأكيدها وبنائها للمواطنين جميعهم. ولا بد من أن تقوم هذه الأهداف على المسؤولية الجماعية والعمل التعاوني، بوصفهما من

المطالب الضرورية للسلوك الاجتماعي المؤدي إلى إحراز التقدم في تنمية الموارد.

من المسائل التي تواجه الدول والمجتمعات وجود أشكال من التنظيمات والقوانين التي تنظم العلاقات، وتحفظ الحقوق، وتقف على حاجات الفرد، وتقلّل من حجم التناقضات الحادثة، بحيث يندفع الأفراد نحو احترام القانون والنظام والتقيّد به، وتنفيذ نصوصه عن قناعة ودافعية ذاتية نابعة من داخلهم. وفي هذا يكمن كنه بروز كثير من المبدعين الذين يجدون التربة مهيأة لاستقبال إبداعاتهم والتعبير عن تميّزهم، لأنهم يجدون في هذه القوانين والأنظمة حماية تحول دون أن يتقدم عليهم في موقع العمل والبناء مَن يتّسمون بالأنانية والفردية، وحماية تحول دون بلوغ المحسوبية أهدافها في النخر في القوى الفاعلة في المجتمع. وبهذا تحمي الدولة نفسها من التخلف الصناعي والتقني، وتمضي نحو تعزيز قوى الإنتاج في داخلها، وتقوى شوكتها.

إن الطريقة التي يتم بها تعلّم هذه الاتجاهات والقيم والمعاني تعوّل بالدرجة الأولى على المجالات التربوية، ومجالات التنشئة الاجتماعية الأسرية القويمة؛ إذ تنهض هاتان المؤسستان، البيت والمؤسسة التربوية بمستوياتها كافة، بمهمة إعداد الفرد لحياة اجتماعية متكاملة تتسم بالتكامل والتجانس في السلوكات المؤدية إلى انتهاج أساليب بنّاءة وإيجابية في إحداث عملية التغيير والتطوير والتحديث.

فالقوى التربوية جميعها معنية بأن تُدخِل النشاط الإنتاجي في وعي أفراد المجتمع جميعا، بميولهم المتنوعة، وأعمالهم ومهنهم وبيئاتهم المتعددة، وألّا تَقْصر عملية بناء الإنسان على حقل دون آخر، بل عليها الاستفادة من الإمكانات والطاقات المتاحة كلها، من نقل ومحاكاة وتقليد واقتباس وتمثّل وابتكار، في سبيل إحداث نهضة معرفية وصناعية وتنموية وصحية وعسكرية تعيد صياغة الواقع، أو تبني على إيجابياته وتمنحه حياة جديدة وعزماً جديداً، وتدفع معوقاته، وتُضاعف حيويته وهو يسير إلى النمو والاستقرار

والبناء.

علينا أن نعترف أننا قد خسرنا قدراً كبيراً من هويتنا الوطنية والقومية، وأننا قد تنازلنا بإرادتنا حيناً وبالإكراه حيناً آخر عن كثير من سماتنا المميزة، وخصائصنا المفارقة لكثير من الأمم والشعوب. فالعادات والمواقف والاتجاهات مجردة لا تكفي لتشكيل خصوصيتنا وبعث هويتنا؛ إذ لا بد من الإيمان بهذه الهوية والاعتزاز بها واتخاذها مثلاً أعلى يستحق الدفاع عنه، لأنها جماع القدر والمصير الذي يحفظ على المجتمعات كيانها، ويضمن لها التجدد والاستمرار والنمو، ويمنحها القدرة على المواجهة والتخطي والتجاوز، والاستقواء على الفوضى والارتباك.

ما زال في مجتمعنا من يأنف من التغيير والتجديد، ويسعى إلى تكبيله وإعاقة حراكه ونموه، وجعله أقل مغامرة ومجازفة. ولا يقتصر الوقوف في وجه التغيير على المؤسسات والهيئات، بل يتعداه إلى أفراد مخصوصين، وليس ذلك عائداً إلى الاقتناع بالأفكار والمفاهيم والعادات المتبعة والإيمان بفعاليتها، بل يرجع إلى الحرص على المكتسبات والامتيازات التي تحققها طائفة اجتماعية كبيرة من بقاء التخلف والجهل والمرض؛ هذا الثالوث الذي يفتك بالمجتمعات ويقوّض أساساتها ويهدم دعائمها، فتظل بالتالي في دائرة الصلابة والجمود وضعف القدرة على التغيير والتجديد، فهم يحرصون دائماً على تأكيد أن «ما كان أفضل مما هو كائن وما سيكون»، وذلك بدعوى «بساطة الأيام الماضية»، و «رحم الله زماناً مضى». إن هذه العبارات وما شابهها تدل على الوقوف في وجه الحضارة وقواعدها ومبادئها.

وحين نتحدث عن ضرورة منح المجتمعات حياة جديدة وعزماً جديداً، فإننا نعبر عن إيماننا بضرورة إيجاد أفكار خلّاقة وجديدة. والمتأمل في الواقع العربي يدرك على الفور أن الأفكار الجديدة ليست غائبة أو ناقصة، ولكن الإشكالية تكمن في تأجيل حدوث التغييرات والتجديدات تحت دعاوى متعددة، ليس أقلّها القبول بالإصلاح والتجديد بعد فوات الأوان. والإشكالية

الأكبر من هذا هي أننا ما زلنا نقترف غلطة كبيرة عندما نعتقد أن عملية التغيير والتجديد تحدث لمجرد أننا أردنا ذلك. فكثير من المجتمعات الحديثة سياسياً تمارس هذه الرغبة من التغيير، فتأتي عملية التغيير فيها عرجاء، يكتنفها كثير من الغموض، كونها ترزح تحت وطأة التقليد، وتندفع نحو آليات التغيير قبل أن تنضج في داخلها أفكار التغيير، فتعاني من الازدواجية، ولا ينعكس التغيير في حياتها بحيث يبدو سلوكاً، كأن تعلن عن تطبيق الأفكار الديمقراطية في هيئاتها السياسية في الوقت الذي يسود بين أفرادها السلوك العنفي، أو تبقى أسيرة فكرة الثأر، أو أنها تؤسس أحزاباً سياسية، لكنها تمارس السلوك القبلي في التنظيمات الاجتماعية.

إن المجتمعات التي تسير في طريق التجديد والتغيير لا تنظر إلى هذه العملية على أنها مرتبطة بالإرادة حسب، ولا على أنها عملية مفاجئة وجاهزة. فتحقيق التغيير لا يتم إلاّ عن طريق الوسائل العقلانية المتاحة، ومعرفة الإمكانات، ومعرفة أكثر الوسائل فعالية من غيرها في تحقيق التغيير. فالطريقة والأسلوب أهم من الهدف نفسه، وهذا في حدّ ذاته ضمان يحول دون أن نتعلق بالمظهر دون الجوهر، والشكلية دون الروح.

إن ما نلحظه من تطور وتغيير في المجتمعات العالمية لم يكن وليد مصادفة تاريخية، ولم يكن وليد ساعته ولحظته، بل قطعت شعوب تلك المجتمعات أشواطاً بعيدة في مجالات الحياة وأنماط الإنتاج، وخضعت إلى عدد وافر من الأفكار والمفاهيم التجديدية والتغييرية. فتحقيق واقع يتسم بهذه العلامات الفارقة في مسيرتها يعتمد بالدرجة الأولى على الإنسان نفسه؛ إذ هو صاحب الدافعية والإنجاز المستندة إلى المعرفة الراسخة بالعادات والقواعد التقليدية، وطريقة إعادة بناء هذه العادات والقواعد والمفاهيم على نحو تدرجي فيه الخلق والإبداع والإفادة من تراكم الخبرات والمعارف التي مرّ هو بها ومرّت بها المجتمعات.

ما زالت كثير من القوى والهيئات والأفراد في حيرة وارتباك والتباس من أمر

التغيير والتحديث والتجديد، وما زالت أسيرة النظريات وترجيع الأقوال وترديد الأفكار دون حدوث تقدُّم ملموس على هذا الصعيد. والتقدم الوحيد الذي حدث هو البحث عن أسباب إعاقة النهضة والتقدم والتغيير المطلوب لمواكبة المجتمعات المتقدمة في مناهجها وطرائقها وأساليبها التي قادتها إلى كل ما يشهد لها به العالم من تنوير ونهضة.

لقد تمكنت اتفاقية سايكس- بيكو من تكريس الحدود القطرية، واستمدت كثير من الدول شرعيتها السياسية والجغرافية وفق هذه الاتفاقية، على الرغم من عجزها عن حماية استقلالها الوطني وبناء نفسها داخلياً أو الدفاع عنها خارجياً، بحكم أنها أصبحت محكومة للمعادلات الدولية المعقدة. فلا نجد ذلك التنويع المرتجى في القواعد الاقتصادية، وجلّ ما نراه هو نمو تراكمي الطابع وليس تنمية حقيقية تقوم على تكافؤ الفرص، والاتساق في معايير أداء العمل، والمشاركة في الثروات الوطنية، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطن. وهذا ما أدى إلى شيوع الفساد في المجتمعات العربية. فالدولة القطرية والحالة هذه عاجزة عن الوفاء بوظائفها الأساسية في السياسة والاقتصاد والاجتماع، فكان أن اعتمدت في اقتصادها على المساعدات الخارجية والقروض والهبات، واعتمدت في سياساتها على الهيمنة والقمع والتسلط، وأذكت اجتماعياً النعرات الإقليمية والطائفية والطبقية بين فئات المجتمع، فأي صلاح يرجى إذن من واقع قطري هذا شأنه؟

إذا ما تيقنّا بأن المواطنين العرب على اتساع أقطارهم ما زالوا يسعون إلى الوحدة العربية ويحلمون بتحقيقها فإن عوامل كثيرة تحول دون تحقيق هذا الحلم وتجسيده، حتى أصبحت التجزئة جزءاً من التركيب الذهني والنفسي والتربوي لهذه الشعوب، وتعمقت لديها المشاعر الإقليمية بفعل وسائل الضغط الداخلي والخارجي الذي تمارسه بعض مناهج التعليم والأجهزة الإعلامية والقوى الخارجية التي من مصلحتها الإبقاء على التجزئة والقطرية.

لم تتعظ الكيانات السياسية بما جرى ويجري لها، ولم تأخذ العبرة والقدوة من

الدول والشعوب الأوروبية التي ما يفرق بينها أكبر وأكثر مما يجمع، ومع ذلك استطاعت أن تتوحد في منظومات سياسية أو اقتصادية أو أحلاف عسكرية وغيرها من صور الوحدة والاجتماع، فاستطاعت بذلك أن تجتمع على أهداف مشتركة تجعل منها قوة فاعلة في المجتمع الدولي. فما على الدول العربية من بأس لو أنها سعت إلى تحقيق سوق عربية مشتركة، أو سوق نقدية مشتركة، أو حققت التكامل الأمني العربي لنظهر أمام المجتمعات والدول بالمظهر الذي ينبغي أن نكون عليه من السؤدد والهيبة والاقتدار في منظومة الدول والمجتمعات.

وفي سبيل هذا كله لا بد من اعتماد أساليب السياسة والديمقراطية وقواها بوصفها الضامن الوحيد لحماية مشروع الوحدة، بعيداً عن مغالطات الوعي أو تزييفه، أو القفز على متطلبات الواقع وتزيين الأوضاع الراهنة على أنها الأوضاع المثالية التي يشيد بها المواطن، ويحقق حلمه عن طريقها. فدولة الوحدة أيضاً تستند في قيامها على تكامل ثلاثة عناصر بالإضافة إلى الديمقراطية، وهذه العناصر هي: الثروة، والقوة، والمعلومات.

من الجدير الالتفات إلى أمرين في بناء الأفراد والمجتمعات هما:

أولاً: التأكيد على أهمية المصالحة بين السلطة الدينية والسلطات السياسية، وبناء منهج من التعاون في إعداد المواطن المستقبليّ في شعوره وتفكيره وتطلعاته، ليكون إنساناً يعيش عصره وزمنه، وهذا يتطلب أن يكون رجال الدين على كفاءة عالية في أساليب الوعظ والإرشاد والإفتاء، ينطلقون من مرجعية توحيدية وتنويرية، تأخذ في الحسبان متطلبات العصر والحياة؛ إذ من الضروري أن يكون عالم الدين ملمّاً بالمعارف الإنسانية الضرورية لتخرج اجتهاداته وفتاواه معبّرة عن جوهر الدين ببعده الحضاري، بعيداً عن الغلو والتطرف، وبعيداً عن الجمود، مع القدرة في الوقت نفسه على جمع الأمة على صعيد واحد بعيد عن التناحر والتطاحن والاختلاف. وإذا كانت مؤسسة الأزهر قد استعصى عليها تحقيق هذه الغاية، فإن بالإمكان إيجاد مؤسسة شرعية

تجمع الأمة على أهدافها ومنطلقاتها، وتستجيب لنداءاتها وتوجيهاتها.

إن إيجاد هذه المؤسسة كفيل بأن يقطع الطريق على الشعوبيين الذين يجتهدون لخلق طبقة من المفسرين والفقهاء والمؤرخين وعلماء اللغة وغيرهم من المشتغلين في حقول المعرفة المتعددة، وذلك لمصادرة الجهود العربية الإسلامية، وبالتالي يتَصدّر هؤلاء مواقع الإفتاء والتفسير والتدوين التاريخي، لصياغة وجدان الأمة وشعورها ومفاهيمها وأفكارها على هواهم، وتجريدها من مكتسباتها المعرفية في العلوم كافة.

ثانياً: إحياء العقل العربي؛ إذ إن هذا العقل قد استنام لكثير من المسلَّمات، واستكان إلى الاتِّباعية والتقليد، فأصابه الجمود، في حين أن الحياة تتطلب الحراك وإعمال التفكير والنقد، وتمحيص المعارف والخبرات في عملية البناء والتغيير. وقد نبذ القرآن الكريم التسليم بما هو موجود، فقال تعالى: «قالوا إنّا وجدنا آباءنا على أمة وإنّا على آثارهم مهتدون». (الزخرف: 22)، وفي الوقت نفسه أعلى من شأن العقل، ودعا إلى أن يكون الناس مفكرين متفكرين، يعقلون الأمور والأشياء ويعون حقيقتها، وقد وصفهم بأنهم «أولو الألباب».

وكان لنا درس مثالي في كتاب الله، إذ ابتدأ بكلمة «اقرأ»، وبعدها بآية أخرى بدأت بقوله: «اعملوا». فـ«اقرأ» تعني المعرفة والسعي دائماً لمعرفة الأشياء، وطلب الحلول الممكنة، والحصول على الإجابة الصائبة. وهذا يعني بكلمة أخرى أن«اقرأ» هي الدليل لعلوم المعرفة، أما «اعملوا» فتعني القيام بالأعمال دون الاتكال، واستنهاض الجهد الصادق للحصول على النتائج المؤكدة بالبحث والتحليل لمعالجة المسببات وإزالة المعوقات، والسير قُدُماً بالمكتسبات التي تؤدي إلى النجاح.

فعندما وظفنا هذه الآية بقيمها قفزت الأمة بسرعة فائقة، وأصبح بيدها زمام المبادرة في الميادين الحياتية كافة، وظهرت المسلكية الفردية المثالية والتقيد بالأنظمة والقوانين بروح مثالية. وعندما وظفت هذه الأمة عقلها في ما يُصلِح

حـالها وشـأنها، وبما يـدفعها إلى التطوُّر والنماء أضحى لها شأن بين الأمم، واسـتطاعت أن تمـدّ العـالم بمعارفـها واختراعاتـها وصناعاتها، والتفضُّل على الشعوب بخيراتها، واحتلت المكان اللائق تحت الشمس. فما الذي يمنع أن تعود هذه الأمة إلى سيرتها الأولى فيكون فيها مفكرون وصنّاع ومكتشفون؟

إن السـبيل إلـى ذلـك كلـه هـو أن يتحـرّر العقـل العـربي مـن الـوهم والخرافـة والشعوذة، وأن يعتمد في النظر أساليب التفكير العلمي والمناهج التفكيرية الدافعة إلى الخلق والإبداع والتميّز، لأنها وحدها القادرة على صناعة إنسان المستقبل، المتسلح بالوعي والدراية، المنتمي إلى العلم والمعرفة وسيلةً للبناء والنهوض والتجديد.

الفصل الثاني:في التنمية البشرية

أولاً: الإنسان والتنمية والبيئة

يجب أن يولى الإنسانُ اهتمامَاً كاملاً ابتداء من تكونه جنيناً في بطن أمه، لما في ذلك من أهمية كبيرة في الوضع الصّحي للجنين في أثناء حياته الرحمية، وتطوره اللاحق بعد الولادة. وهذا يقتضي المراقبة الطبية الصحية للأم والطفل، لتوفير أفضل الظروف من أجل نمو الجنين وتطوره. وقد أثبتت الدراسات العلمية أهمية تأمين الظروف الفيزيائية والكيميائية والحيوية والاجتماعية المحيطة بالمرأة والجنين، والتي قد تؤثر في صحته ورفاهيته. ولذلك لا بد من استمرارية المراقبة وإجراء الفحوصات لتكون الثمرة (الجنين/ المولود) كائناً يتمتع بصحة جسمية ونفسية، تؤهلانه لأن يكون نافعاً وصالحاً في مجتمعه.

لقد ظل الاهتمام بالمرأة في مجتمعنا وفي مجتمعات العالم الثالث كلها أمراً ثانوياً دائماً، فلم تكن تلقى الرعاية التي تليق بحياتها وبدورها في التربية والإعداد والتوجيه والتنمية. وغالباً ما كان يُنظَر إليها على أنها كائن ثانويّ غير مؤثر أو فعّال، يعتذر التقليديون في مجتمعات العالم الثالث عن إشراكها وإبراز دورها بقولهم: «إنها امرأة» تنقيصاً من شأنها ودورها.

وقد جدّت متغيرات كثيرة في حياة المرأة وعليها، ونالت قسطاً وافراً من الثقافة والتعليم، فلم تعد ذلك المخلوق الضعيف، بل تبدّل مسار حياتها مع انتشار التعليم، ودخلت مجالات الحياة كافة، فإذا كانت تستقبل الحياة بفيوض من عواطفها تجاه وليدها، فهي إلى جانب ذلك تسهم في مجالات الحياة كافة، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، جنباً إلى جنب مع الرجل، فأصبحت قوة عاملة ذات أثر فعّال في التنمية، وهو ما جعلها قادرة بما أصبحت تمتلكه من ثقافة وقدرات وإمكانات على تزويد الوطن بأبناء معافيين جسدياً ونفسياً، يمتلكون القدرة العقلية المبدعة. فالمرأة المتعلمة المتطورة

الناضجة هي رأس المال الفعلي لأي مجتمع.

والأم المؤهلة معرفياً هي التي تقوم بدور الوسيط بين الفرد وبيئته من جهة، وبينه وبين أفراد مجتمعه من جهة أخرى، فهي التي ترعى الطفل الرعاية الصحيحة، وتقوم على تربيته التربية القويمة، وتعزّز ولاءه لأسرته، وتستثمر ولاء النسب هذا لأن يكون ولاءً للأرض والمجتمع والدولة والوطن الكبير، وتسلك إلى ذلك سبلاً متعددة، كأن تسرد على سمعه الأقاصيص والأحاديث الوطنية، وتذكّره بأعمال الرجال العظام من قادة الوطن العسكريين والمفكرين والمبدعين والمغامرين، أو المكتشفين والرحالة والمخترعين والعلماء في ميادين الفنون والصناعات كافة. وهي التي تشحذ ملكة الخيال عند أبنائها لاستثماره في الفكر والإبداع، وتزرع فيهم حبّ المغامرة واجتياز المخاطر والتغلب على الشدائد.

وحتى تتمكن المرأة من النهوض بدورها في التنشئة الاجتماعية الصحيحة، وخلق أجيال تتمتع بأخلاقيات المواطنة الصالحة، وتمتلك القدرة على الإسهام في عملية البناء والتطوير والتحديث تسعى المؤسسات الحكومية والوطنية والأهلية إلى تأمين الفرص والإمكانات، وإقامة المؤسسات التي تساعد المرأة على النهوض بنفسها وبالأجيال التي ترعاها.

ثانياً: الصحة والوقاية

منتهى ما يتمناه الإنسان أن يظل موفور الصحة والعافية. ولذلك وضع لنفسه قاعدة ذهبيّة في كلمات معدودات، لكنها ذات دلالة عميقة. وهذه القاعدة هي: «الوقاية خير من العلاج»، وفي هذه القاعدة تكمن أهمية صون نعمة الصحة التي وهبنا الله إياها، فخلقنا في أحسن تقويم، جسداً ونفساً وعقلاً. وبالقدر الذي يحقّق فيه الإنسان التوازن النسبي لوظائف الجسم يكون سليماً معافىً. والإنسان بفطرته وغريزته يميل إلى حماية نفسه ووقايتها من المرض والعدوى أو الانحراف الصحي. وليس من سبيل إلى تحقيق هذا الهدف إلا أن

يكـون ملمـاً بمبـادئ التثقيـف الصـحي المتعلقـة بفهم المـرض أو الإصابة وتفسيرها، ومعرفة طرق الاستطباب والمعالجة واستعمال الأدوية، وما يتبع ذلك من أمور تُحسّن في الحالة الصحية، أو تمنع حدوث مضاعفات، الأمر الذي يترجم الحقائق الصحية المعروفة، ويحولها إلى أنماط سلوكية صحيحة، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

إن للتربية دورا مهمّا في تحقيـق هذا الهدف. وهذا الدور مما يمكن أن تقوم به الأسرةُ في تعليم الطفل كيفية حماية نفسه من الأمراض والمشكلات الصحية، وفي مقدمتها أن يكون الوالدان والإخوة الأكبر عمراً في الأسرة قدوة للأطفال في سلوكهم الصحي السليم. كما يمكن للمدرسة أن تقوم بدور متقدم في هذا الجانب، من حيث كون المدرسين قدوة للطلبة، ومن حيث تقديمهم النصائح فيمـا يتعلق بصحة التلامـيذ ضمن فعاليات الصحة المدرسية، ومن حيث تضمين المقررات المدرسية ثقافة صحية وتمريضية مناسبة وضرورية، لينشأ الطلبـة فـي مستوى صحي ملائم ومناسب من جانب، وليكونوا على دراية ومعرفة وثقافة تؤهلهم لتحقيق السعادة والرفاهية لأنفسهم وللمجتمع الذي ينتمون إليه، وبالتالي تحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية وتطوير آفاق تفكيرهم في الكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية التي ينبغي أن يكون عليها الإنسان.

وبـهذا نـوفِّر طـواقم طبيـة مؤهـلّة ومثقفـة طبيـاً تسـاند الـهيئات الطبيـة والتمريضية المسؤولة عن صحة الأفراد والمجتمعات. ولن نعجب عندئذ من حُسن تنشئة الأم لوليدها منذ ساعة الولادة وطوال مراحل نموه المتعددة، إذا كانت على علم ودراية بالحقائق العلمية الخاصة بالصحة، وسنلحظ الفرق بين وليـدها ووليـد سـيدة أخـرى ليـس لديهـا المعرفـة الكـافية بكيفيـة الوقـاية والتعـامل مع المشكلات الصحية والأمـراض، فتلجأ إلـى العـادات والتقاليـد الصحية ذات الاتجاهات الخاطئة والسلوكات الشاذة.

لـيس بالضـرورة أن تلمّ المرأة/الفتـاة بـأمور الصحـة العامـة لكـي تعمـل فـي

المشافي والعيادات، وإنما حسبها الإسهام في تحسين الشروط الصحية الإيجابية وتوفيرها لنفسها ولأسرتها ولمجتمعها ولبيئتها. فزيادة اهتمامها بالصحة الشخصية والنظافة العامة والتغذية الصحية، ونقل ذلك إلى أفراد أسرتها، واشتراكها في التوعية البيئية تجاه الأوبئة والأمراض السارية والإبلاغ المبكر عنها، هذا وغيره مما يسهم في بلوغ الفرد والمجتمع درجة متقدمة من الصحة العامة.

لقد تقدّم مفهوم الصحة العامة في العصر الحديث ليشمل الإنسان والبيئة. وتطلّب هذا نشوء مؤسسات تأخذ على عاتقها رفع مستوى الصحة، وتقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية وجعلها في متناول الجميع. وإذا كانت الأسرة والمدرسة تقدِّم الرعاية الصحية الأولية، فإن العيادات الطبية والمستشفيات هي المعنية بتقديم الخدمات الطبية والعلاجية المتقدمة، من خلال كوادر طبية مؤهلة ذات كفاءة، ومن خلال المختبرات العامة والمتخصصة وتزويدها بالأجهزة اللازمة، للقيام بمهامِّها الطبية بفاعلية عالية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية الإرشادية لفئات المجتمع جميعها، بغضّ النظر عن الدرجات الاجتماعية لأفراده، فالصحة حقٌّ للجميع.

والتربية والثقافة الصحية عملية مترابطة متكاملة، فثمة وسائل علاجية غير الغذاء والدواء. فقد وهب الله بعض المناطق والبلدان في العالم منتجعات صحيّة تتوافر فيها المياه المعدنية، ويقوم على المعالجة فيها أخصائيون في العلاج الطبيعي بكفاءة تمريضية عالية. وتتوافر في هذه المنتجعات سبل الراحة والترويح كلُّها التي تتيح للمعالج الاندماج في الطبيعة، ما يساعد على الاستشفاء. ولهذا ينبغي الإفادة من إمكانات الطبيعة، وإنشاء مزيد من المنتجعات الصحية بوصفها رديفة للعلاج الكيميائي، لأنها تسهم أيضاً في تطوير السياحة وإتاحة الفرصة أمام الزائرين للاطلاع على المعالم الدينية والتاريخية والطبيعية. ناهيك عن أن هذه المنتجعات الصحية تساعد ذوي الدخول المتدنية والفقراء على التماس العلاج بكلفة قليلة.

إنّ تأهُّل الفرد بثقافة صحية ووعي صحيّ يوفر له حياة اجتماعية واقتصادية مزدهرة، ويمكِّنه من المشاركة في عملية البناء وإعلاء شأن الوطن. فالمواطن المنتج الفعّال هو المواطن الذي يتمتع بعافية بدنية ونفسية وعقلية تنعكس على سلوكه الاجتماعي والاقتصادي بصورة إيجابية.

ثالثاً: البيئة

تحسين البيئة وحمايتها أحد العوامل الرئيسة في تحقيق التنمية واستمرارها، فالاستخدام الرشيد والكُفء للموارد المتاحة والمتوافرة يساعد على إمكانية إشباع الحاجات الأساسية لسكان الإقليم أو المنطقة، ويؤثر في فعاليات الإنسان. فإذا ما توافر الوعي البيئي لدى الإنسان فإنه عندئذ يكون قادراً على التعامل الصحيح مع أنشطة الحياة الطبيعية والحياتية والمسلكية ومرافقها، ويؤثر فيها ويتأثر بها بإيجابية. وهذا الأمر ينطبق على البيئة البشرية التي تشمل الإنسان وإنجازاته. فالممتلكات والمرافق العامة هي أيضاً جزء من البيئة، والمحافظة على نظافتها والابتعاد عن إفسادها وتخريبها هو سلوك بيئي قويم.

وقد يحدث أن يكون الإنسان عائقاً في طريق الإفادة من الموارد البيئية، أو استغلالها الاستغلال الأمثل، أو قد يعجز عن التكيف مع معطيات النظام البيئي نتيجة سوء الاستثمار العلمي والواعي المسؤول، كما هو الحال في كثير من المدن العربيّة.

فكثير من المدن العربية نشأت من قرية صغيرة، وحدثت هذه النشأة والاتساع بصورة عشوائية، فامتدت التنظيمات السكانية امتداداً أثّر في البنى والخدمات التحتية والمرافق التي يحتاجها السكان المتزايدون في أعدادهم، وقد أدت هذه العشوائية العمرانية إلى إهدار كثير من الموارد البيئية والتنموية. وقد تمثل هذا الهدر في:

- فقدان الطابع المعماري خصائصه النابعة من التكوين الثقافي والاجتماعي للمجتمع؛ إذ لا نجد الانسجام بين الأبنية السكنية والتجارية، كون هذه الأبنية تقوم على نموذج بناء «الحارات»، فأصبح من الصعوبة بمكان الوصول إلى الأمكنة أو الدلالة عليها بوضوح.

- الهدر الزائد في الموارد المائية عند تمديد شبكات المياه للبيوت والمساكن المتباعدة، إضافة إلى التكاليف الباهظة التي تتطلبها هذه التمديدات.

- ارتفاع تكلفة إيصال الخدمات الكهربائية والهاتفيّة، لتباعد المسافات بين المساكن وبخاصّة في الأرياف.

- صعوبة إنشاء المرافق كالطرق والجسور وخدمات التصريف الصحي، وقد يقتضي الأمر إنشاءها على حساب المصلحة العامة إرضاءً لبعض أصحاب النفوذ والجاه.

- صعوبة تأمين خدمات الإسعاف والدفاع المدني، وتوفير العيادات الصحية وتوزيعها، وإقامة المتنزهات ليتمكن الأطفال من التمتع باللعب في حدائق عامة صغيرة أو ملاعب مأمونة وقريبة من أماكن سكناهم، لما لهذه المرافق من دور في خلق روح المحبة والزمالة بين الأطفال في سنيّهم الأولى.

- تفكك ترابط الطرق العامة، ما يؤثر في حركة المواصلات، ويحول دون تطوير المناطق الحرجية، أو إقامة مناطق حرجية جديدة، وتشجيع زراعتها في مناطق البلديات وفي المحافظات، والمحافظة على النباتات بأنواعها، وعلى الثروة الحيوانية والطيور الفريدة.

مما تقدم نستطيع أن نعرف الأسباب التي أوصلت مدننا ومناطق السكن والمجتمعات إلى ما هي عليه الآن من فقر في الخدمات، وسوء توزيع لها، وعشوائية في تنظيمها وإدارتها، وصعوبة في استثمارها.

إن إقامة التجمعات السكانية بصورة منظمة ومتقاربة وفق تخطيط مساحيّ وهندسي يساعد على:

- توفير الأمن والحماية لها ويسهّل تقدمها.
- زيادة الأواصر الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
- يمكّن الدولة من تقديم الخدمات والبنى التحتية بصورة شاملة ولائقة، ويسهّل عليها تطوير خططها التنموية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل هذه المجتمعات تعيش في رفاه وتقدم، ويمكّنها بالتالي من الإسهام في التنمية ومواكبة التطور.

وقد ساعد نشوء المدن على ازدهار التجارة، وإحياء التبادل التجاري بين أبناء المجتمع الواحد وأبناء المجتمعات المجاورة، ما اقتضى وضع أصول للمعاملات الماليّة، وسنّ الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعيّة والماليّة، وتطلّب أيضاً توفير الخدمات والمرافق لتكون متوافقة مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ناهيك عن توفير الحماية والأمن للأفراد والمنشآت والقوافل. وما يمكن أن يقال عن التجارة يقال عن ازدهار الصناعة والمنشآت الأخرى.

ومع امتداد الأزمنة والعصور يمتدّ العمران، وتزداد التجمعات السكانية وتتسع المدن، وتظهر تبعاً لذلك طُرُز جديدة في العمارة وأساليب البناء، وأساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أتاح التقدُّم في الميادين كافة الفرصة للإنسان لأن يتفنَّن في الأساليب المعمارية ويطوِّر فنونها، فأضفى عليها من ذوقه، وتنافس المعماريون وأصحاب المساكن في إبراز أبنيتهم ومرافقها لتظهر بصورة لائقة تلبي المتطلبات الأسرية والاجتماعية، وتعكس الجماليات العمرانية، حتى أصبحت بعض طُرُز البناء تحظى بالقبول الشعبي.

ويحرص القائمون على اختيار العواصم والمدن وبنائها على إبراز جمالها العمراني وتخطيطها، على نحو يستوفي شروط إقامتها بإنشاء الصروح العلمية والفنية والمسارح والأندية، وتأمين قاعدة من الخدمات والطرق، الأمر الذي يساعد على التفاعل الاجتماعي والثقافي بين سكانها، ويهيئ فرص التفاعل للزائرين.

ويحتاج بناء المدن واستكمال احتياجاتها إلى زمن يطول أو يقصر، ويتوقف على الموقف السياسي. فالمدن تزدهر وتنتعش في حال وجود دعم سياسي من السلطة الحاكمة، وكذلك في حال تمتُّع ذلك الإقليم بالاستقرار السياسي وترابطه بالوحدة مع بقية الأقاليم والبلدان. وقد فقدت كثير من المدن ازدهارها واستقرارها بسبب ضعف النسيج الاجتماعي الذي يؤلِّف بين سكانها، فسادت نزعة التغلّب على نزعة التلاحم والتماسك، وغابت روح البناء والانتماء؛ إذ غالباً ما يؤدي الصراع السياسي إلى صراع اجتماعي ينعكس سلباً على الثقافة الوطنية والقومية.

بناء على ذلك لا بد من القول إنه من الضرورة بمكان المحافظة على البيئة الطبيعية والبيئة البشرية للمدينة، والعمل على ازدهارها وتطويرها في إطار من القيم والمبادئ التي تحقق شروط المواطنة الحقة.

هذه هي البيئة الصالحة التي نريد. والمؤهَّل لتحقيقها هو المواطن المستقبليّ في تفكيره وفي سلوكه.

الفصل الثالث:التربية والتعليم والثقافة والشباب

يحتلّ هذا الموضوع أهميّة بالغة في إطار تنشئة الإنسان وبنائه، والذكر والأنثى في هذا الأمر سواء، فكلاهما يحتاج إلى المعرفة وإلى التعلّم لإدراك الواقع وفهمه، وتفسير العلاقات القائمة بين الأشياء والموجودات، واستثمار ذلك جميعه في عملية البناء، وفي مقدمتها بناء الإنسان ليكون خلية صالحة وفاعلة. فالفرد المتعلّم فردٌ ينمو باستمرار، ذلك أن التعلّم عملية إبداعية تسهّل تطوُّر الإنسان ورقيّه، وتبلغ به مستوى رفيعاً من التقدُّم، وتمكّنه من إعادة بناء عالمه ومجتمعه أخلاقياً واجتماعياً ومادياً، مستغلاً في ذلك الإمكانات المادية والعقلية كلها، مهما قلّ شأنها، ما دامت حافزاً على بلوغ النموّ والتطوير.

أبرز أُسس التربية والتعليم هي تقوية الرابط القومي، والتلاحم الاجتماعي، وبناء الانتماء المثالي الذي يخلق في الإنسان حب الوطن والجماعة، والاحتفاظ بالمكاسب الاجتماعية بفروعها كافة، وعدم التفريط بها أو بالمكاسب السياسية.

لقد فقدنا «عالمنا العربي» منذ قرون طويلة، لأننا تركنا الحسَّ القومي جانباً، ما أفقدنا الوضع السياسي والترابط الاجتماعي، وأعادنا إلى الحياة القبليَّة. ولم نستطع إلى الآن بناء الدولة العربية القوية المتماسكة، وبقي المواطنون «رعايا وسكانا».

إن التعليم المثالي هو الذي يدفع الإنسان إلى:

- اكتشاف ذاته ومكانته ضمن مجموعة بنّاءة.
- إقامة علاقات إنسانية حميمة وراقية وثابتة.
- تنمية السلوك الاستكشافي والتفاعل مع الجماعات والتكيّف معها.
- توفير فرص مستقبلية واعدة.

وهو باختصار يتيح للإنسان التدرّب على الحياة بنجاح على الصعيد الذاتي والاجتماعي والوطني والإنساني، ما يحفزه على العمل بجدّ ونشاط وإخلاص للرقي بذاته وبمجتمعه، بدافع من الإحساس بوجود أهداف مشتركة تجمعه مع أبناء مجتمعه.

وكفاية الفرد للقيام بهذه الأنشطة يتطلّب قيام مؤسسة تنهض بإتاحة الفرص للأفراد لينالوا حظَّهم الكافي من التربية والتعليم، ابتداءً من الطفولة المبكّرة حتى التعليم العالي، دون أن تغفل هذه المؤسسة حظَّ كبار السّن في تلقّي التعليم الذي يطلق عليه «تعليم الكبار أو محو الأمية».

والمؤسسة التي نشير إليها هي مؤسسة التربية والتعليم، وأقترح أن يضاف إليها مؤسستا الثقافة والشباب ليصبح اسمها «مؤسسة التربية والتعليم والثقافة والشباب». وتضطلع هذه المؤسسة بإعداد البرامج التعليمية والتربوية والتثقيفية، مُفيدة بذلك من التجارب العالميّة، ومراعية في برامجها الفئات العمرية التي تستهدف إعدادها وبناءها وتثقيفها؛ إذ مما لا يخفى على أحد أن لكل فئة عمرية مراحلها النمائية التي تتطلب أسلوباً ومنهجاً خاصاً بها يتوافق وخصائصها نفسياً واجتماعياً ومعرفياً ووجدانياً.

إن وجود مثل هذه المؤسسة والارتقاء بأدائها الإداري وبأساليبها التربوية وبأهدافها كفيلٌ بأن يعين الدولة على تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي خلق المواطن الصالح، وتوفير الكفاءات من أهل الفكر والفلسفة والقادة الإداريين وغيرهم من العناصر البشرية التي تؤمن بالروح القومية والعروبية للأمة، وبضرورة توظيف العقل في عملية البناء والتطوير والتحديث، ومناقشة القضايا برؤية علمية. وبذلك يتحقّق الترابط بين أفراد المجتمع وفئاته ويتحقّق الانتماء.

وعلينا أن لا ننسى أن الوصول إلى هذه الغايات السّامية يحتاج إلى زمن، ذلك أن ثمرات هذه التربية الرفيعة لا تتحقّق بين عشية وضحاها، بل تحتاج إلى

وقت لتؤتي ثمارها وتصبح سلوكاً يطبع شخصية الفرد ويحفزه داخلياً لممارسة قناعاته والمبادئ التي يعتنقها بصورة تلقائية.

وبغير هذا سيبقى المجتمع في حالة من التأخّر والصراع بين أفراده وطبقاته، وهذا يؤكد أهمية التربية في بناء الأمة والدولة والمجتمع، ومدّها بأسباب القوة والاستقرار والأمن والازدهار، ما يجعل الوطن نموذجاً يُحتذى، ويجعله عزيزاً على الأعداء، منيعاً في وجه الخصوم والطامعين.

وسنفصّل القول في المراحل التعليمية والبرامج التي تتطلّبها كل مرحلة لما لعنصر «التربية والتعليم» من أهمية.

أولاً: المراحل التعليمية

- الطفولة: الروضة والبستان

تُعدّ الطفولة من أهم المراحل التي يمرّ بها الإنسان في حياته، ففيها تقوى قابليته للتأثر بالعوامل المتنوعة التي تحيط به، وتتشكل شخصيته بصورة يبقى أثرها في الطفل طوال سنيّ حياته. ونظراً لأهميّة هذه المرحلة وخصوصيتها وخطورتها أولت التربيةُ الطفلَ في هذه المرحلة ما يستحقّه من العناية والرعاية، وشجَّع المربّون والمعنيون بشؤون الطفولة على استحداث مؤسسات ما قبل المدرسة والتوسّع فيها وتنميتها. وقد جاء الاهتمام بالطفل قبل المدرسة نتيجة لتطور كثير من الآراء والأفكار التربوية.

وتعدّ مرحلة الروضة فترة مناسبة لإعداد الطفل وتهيئته للحياة الدراسية المقبلة. لهذا ينبغي مراعاة النمو الجسمي والحركي والاجتماعي واللغوي للطفل خلال التخطيط لبرامج الأطفال في هذه المرحلة، وأن تهتم الروضة بالنواحي الصحية، وإكساب الطفل العادات الصحية الإيجابية وهي تهتم بتغذيته، وأن تساعده على التكيّف مع مجموعة الرفاق الجدد، بعد أن كانت علاقاته

الاجتماعية مرتبطة بالإخوة والأخوات داخل الأسرة.

إنّ أي تخطيط لحياة الطفل قبل المدرسة يتطلّب الأخذ بالحسبان تنمية شعوره بالثقة بنفسه وبالآخرين، وغرس حبّ العطاء فيه، وتنمية نزوعه نحو الاستقلال والتعبير عن نفسه، بالإضافة إلى تنمية قواه العقلية، وتحسين قدرته على الإدراك والانتباه والتخيل. فهذا جميعه يقتضي إعداد برامج وخطط تتوافق مع اتجاهات نمو الطفل في هذه المرحلة، كما يقتضي أن تشرف على تربيته معلّمة على دراية بعلم النفس ونمو الطفل وبالصحة النفسية والجسمية والحياة العائلية، وتمتلك كفاءة تمكنها من توفير البيئة المناسبة للطفل، وتعويضه عاطفياً في الفترة التي يكون فيها في الروضة بعيداً عن أُمّه وحنانها، وإرشاده والسماح لمواهبه وقدراته بالظهور.

من الضروري أن تتضمن الخطة الدراسية للطفل في مرحلة الروضة نصيباً من الألعاب والأنشطة الرياضية والترويحية، سواء داخل غرفة الصف أو خارجها، ليقوم الطفل بالنشاط الذي يرغب فيه، وبالطريقة التي يريدها، مع شيء من التوجيه المحبَّب الرفيق. ويستحسن عند تشجيع الأطفال على الإنشاد أن يكون موضوع النشيد مما يثير اهتمام الأطفال، وأن ينطوي على شيء من الإيقاعات المحبّبة إلى نفوسهم. وينبغي أن يكون للأناشيد الوطنية نصيب في هذه البرامج لتنمية الروح الوطنية في نفوس الأطفال. ولا بأس من اصطحاب الأطفال في زيارات إلى الحدائق العامّة والمواقع السياحية، وتعريفهم بمعالم وطنهم، الأمر الذي يزيد في قدرتهم على الملاحظة والاندماج مع الزملاء، ما يذيب الفوارق الاجتماعية والطبقية، ويزيد من فرص التأمل والاستقصاء والبحث والانطلاق بالتفكير والبحث عن حلول.

فإذا ما توافرت هذه المسائل لطفل الروضة فإنه عندئذ سيكون مواطناً صالحاً، ينشأ على الاستقلالية، وينزع نحو التفكير الحرّ والثقة بالنفس، وتتعاظم في ذاته معاني الانتماء للوطن وإنسانه ومنجزاته.

- المرحلة الأساسية الدنيا

لكي يحتفظ الطفل بالمستوى الذي وصل إليه في الروضة لا مندوحة من أن نستمر في تطويره التطوير الهادئ الهادف نحو زيادة فاعليته بزيادة مهاراته واتجاهاته ومعارفه، والنهوض بقدراته، والوفاء بحاجاته التي ينبغي إشباعها في المرحلة الأساسية من التعلم. وفي الوقت نفسه يتطلب هذا من المسؤولين إيلاء التعليم في هذه المرحلة العناية التي تأخذ بالحسبان مفاهيمه ومبادئه ومحتواه؛ إذ تُعدّ هذه المرحلة ركيزة أساسية للهيكل التعليمي، لذلك يحتاج التعليم فيها إلى نوعية خاصة من المعلمين تدرك فلسفة هذه المرحلة وأهدافها ومناهجها.

على معلم المرحلة الأساسية أن يتمتع بروح المبادرة في استقبال الطلبة، ويتفاعل معهم بمحبّة عظيمة، وينمّي فيهم روح الإقبال والحماس على التفاعل مع البيئة المدرسية والتكيّف معها، وأن يحبّب إليهم المواد التعليمية ليقبلوا عليها برغبة في التلقي، وينمي فيهم الشعور بأنهم قادرون على التحصيل أكثر من ذي قبل عندما كانوا في رياض الأطفال.

ولمّا كان الطفل في المرحلة الأساسية قد ازداد نموه واتسعت مدركاته، فإنه ينبغي إثارته وتوجيهه وإعداده بالصورة المناسبة لنموه العمري والاجتماعي والعقلي والانفعالي، وتقديم أشكالٍ وأنماط من المعرفة والنشاط تعزّز ما تعلمه في مرحلة رياض الأطفال من جهة، وتتوسّع في هذه الأشكال والأنماط من جهة ثانية.

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن يساعد المعلم طلبته على:

- التفكير، فينقلهم من التفكير في الذات إلى التفكير فيما حولهم. كما عليه أن ينقلهم من التفكير الخياليّ إلى التفكير الواقعي، ويوفِّر لهم أجواء الحوار

والنقاش التي تتيح لهم فرصة اكتشاف الأشياء والعلاقات بينها، من خلال تجارب يعيشها الطفل داخل المدرسة وخارجها.

- إثارة دافعيتهم إلى معرفة تاريخ وطنهم وأمتهم، واكتشاف عوامل النهوض والتراجع، وأنَّ الأمم والشعوب الحيّة قادرة على تجاوز عوامل الإحباط والانكسار، والإفادة من الدروس والعبر للنهوض مجدداً، ومواصلة سيرها نحو الرقيّ والقوة.

- تعريف الطلبة بالنوابغ الذين أنجبتهم هذه الأمة في الميادين المعرفية والعلمية كافة، وتنمية الشعور بالفخر بهم والاعتزاز بإنجازاتهم، مع التأكيد على عدم الاستكانة إلى الماضي وتمجيده حسب، وإنما استلهام الجوانب المضيئة فيه وإحياؤها ومحاكاتها وتمثّلها، وإشعار الطلبة بأنهم قادرون على العطاء والإنجاز.

- تقديم المصلحة العامة على المصالح الفردية الضيقة، ليتعلم الطالب نكران الذات ويندفع نحو التعاون والإنجاز، ويتجنّب الاستكانة والخمول والتقاعس والأنانية. وتأكيد أن التعاون في تقديم الخدمة العامة يحقّق القوة والتلاحم بين أفراد المجتمع، ويدفعهم بالتالي إلى الإبداع.

- توجه الطلبة نحو فلسفة قوة الحُجَّة القائمة على العلم والمعرفة، وتوظيف العقل وإعمال الفكر للوصول إلى المبادئ الصحيحة والنتائج الإيجابية عند النظر في الأمور الشائكة والملتبسة، بخاصة ما يتصل منها بالوطن وأبنائه، وإيلاء هذا الأمر العناية الكافية في الصفوف الأساسية العليا.

- الإعلاء من شأن الوحدة العربية، وأنها السبيل إلى تحقيق الأماني الوطنية والقومية، وتوفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتحقيق التكامل بين الأقطار العربية، وجعلها مصونة منيعة في مواجهة التحديات، وقادرة على تحقيق الأمن الوطني والقومي.

يمكن تعميم ما سقناه من مبادئ وأفكار على هاتين المرحلتين التعليميتين، لكن ضمن إطار أوسع من الأخذ بالطرق الاستنتاجية في التعليم، والبرامج الإرشادية، ومرونة المواد التعليمية التي تعطي الطلبة فرصاً للتعرض للتحديات

في هذه المراحل التعليمية، وتعريضهم لخبرات أكثر تعقيداً في مستواها المعرفي. فتشجيع الطلبة على التفكير واستخدام الطرق التحليلية لحل المشكلات لا يُعدّ أمراً ثانوياً، بل عاملاً مهمّاً ورئيسياً في تحضير الطالب للحياة.

كما ينبغي أن توفّر مناهج هاتين المرحلتين معلومات ومهارات دافعة للطلبة لكي يعرفوا المزيد عن أنفسهم وعن العالم الواسع من حولهم. وكذلك من الضروري تأهيل المعلمين ليكونوا قادرين على تفهُّم حاجات الطلبة في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، التي تتطلب فهماً خاصاً وإدراكاً للمتغيرات التي يتعرض لها الطلبة.

إنّ علينا أن ننتبه إلى وضع إجابات شاملة وواقعية للأسئلة الآتية ونحن نتوجه إلى طلبة هاتين المرحلتين:

- ما هي الخبرات التعليمية التي يجب أن نمنحها للطلبة في هذا المستوى التعليمي؟
- كيف تختلف هذه الخبرات عن تلك المطروحة لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا؟
- كيف يمكن تنظيم المنهاج لطلبة هاتين المرحلتين؟
- كيف نساعد هؤلاء الطلبة في هذا المستوى على التزود بالخبرات والفرص المناسبة لتلقّي تعليم ينعكس على خدمة المجتمع؟

التعليم الثانوي المهني

تتّصل التربية المهنية باحتياجات الفرد واحتياجات المجتمع، وتختصّ بتنمية المهارات والقدرات والاتجاهات وعادات العمل وتقديره. وتسهم التربية المهنية في تنمية المواطن الصالح عن طريق تنمية كفاءته وتأهيله جسمياً واجتماعياً وقومياً وثقافياً، ليكون عضواً نافعاً لنفسه ولمجتمعه، قادراً على العيش الكريم

والكسب الشريف.

والتعليم المهني هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية، لغرض إعداد عمال ماهرين في التخصصات كلها، الصناعية والزراعية والصحية والتجارية، وتمكينهم من القدرة على التنفيذ والاندماج.

وما زال التعليم المهني في بلادنا في الوقت الحاضر دون ما هو مأمول من حيث النوع والأسلوب والمستوى، ومن حيث إقبال الطلبة على الالتحاق به والتوجُّه إلى ميادينه، على الرغم من أنه لم يكن مشكلة فيما مضى عندما كان الأبناء يحترفون حِرَف الآباء، ويأخذون عنهم مهارات العمل واتجاهاته.

وقد سادت النظرة السلبية للعمل اليدوي، والترفُّع عن ممارسة هذا النوع من العمل، فتوجه المتعلمون نحو الدراسات النظرية والتخصصات الأكاديمية للوصول إلى الوظائف الرسمية الإدارية منها والفنية.

وبمرور الزمن وتطور الحياة اتسعت معارف الإنسان، وظهرت وسائل جديدة للعمل، وازداد اهتمام المجتمع بهذا الجانب من التعليم، لارتباطه بحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية. فقد غدت التربية المهنية أداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإنتاجية في الزراعة والصناعة بما تمتلكه القوى البشرية المدربة من معارف وخبرات عملية وتطبيقية، تسهم في تنفيذ خطط التنمية. فالنهوض الاجتماعي والاقتصادي يتطلب من المهنيين المعرفة والقدرة على التعامل مع المتغيرات المستمرة في مجال التكنولوجيا ووسائل الإنتاج.

ولا بدّ في سبيل حفز الملتحقين بالتعلم المهني من توفير مادة تعلُّم نابعة من احتياجاتهم واحتياجات البيئة والمجتمع الذي هم أفرادٌ فيه، لذلك تحرص المدرسة الصناعية الناجحة، أو المراكز المهنية، على توفير المتطلبات التعليمية التي تفي بغرض الملتحقين بها من حيث المواد العلمية النظرية في

المعـارف والعلـوم المرتبطـة بـالمواد التعليميـة الخاصة بالتدريب العملي في التخصصات المهنية كافة. وحتى يتحقّق الهدف المنشود يقتضي أن يكون المعلم على اطلاع شامل على المادة التي يريد تعليمها أو الإشراف على التدريبات العملية المتعلقة بها، وأن يكون ذا كفاءة عالية لتبصير الملتحقين بمراكز التدريب بالأصول والقواعد الصحيحة للعمل الفني واليدوي.

ولضمان الكفايـة والفاعلية من التعليم المهني فإن إيجاد المراكز والمدارس المهنية وحده لا يكفي؛ إذ من الضروري أن تتوافر في هذه المؤسسات الآلات والأدوات التي يحتاجها الطالب، ليتمكن من تنمية قدراته الإبداعية وتعزيز مهاراته اليدوية، ولكي ينمو بأقصى ما تؤهله له قدراته في فهم المبادئ العلميـة والتطبيقات التقنيـة المستخدمة في مجالات العمل والإنتاج كلها، ويحفزهم نحو المبادرة والإبداع بما ينعكس إيجابياً على طبيعة الخدمات المهنية التي يسهم من خلالها الخرّيجون في البناء والتنمية.

لقد أصبحت الحاجة ملحّة للتوسع في التعليم المهني، فقد تعددت وسائل الإنتاج، واتسعت سوق العمل التي تحتاج إلى القوى المؤهلة والمدربة. وهذا يقتضي التوسّع في التعليم المهني بزيادة أعداد المدارس والمراكز المهنية. وللتغلب على التكلفة العالية التي تتطلبها هذه المدارس والمراكز من حيث طبيعة البناء والتجهيزات من الضروري أن يسهم القطاع الخاص في تحمُّل جزء من العبء الذي يقع على كاهل المؤسسات الرسمية في هذا الشأن، كأن تنهض بعض المصانع بتقديم جزء من الآلات والأدوات، وأن يبادر أصحاب رؤوس الأموال بالتبرع لإنشاء هذه المدارس والمراكز، في حين توفّر الجهات الرسمية المدربين الأكفاء والمؤهلين. إنّ نشوء مثل هذا الإحساس يتطلبه أهمية دورهم في المجتمع وتنميته، ومساهمة فعّالة في دعم الاقتصاد الوطني والمشاركة البنّاءة في عملية الإنتاج.

ثانياً: التعليم العالي

- المعاهد الصناعية العلمية المتقدمة

نوّهنا فيما مضى بمكانة التعليم المهني الثانوي في إعداد الطاقات البشرية التي يحتاج إليها المجتمع. وإذا كان الطالب في هذه المرحلة يكتسب من المعلومات والمهارات والاتجاهات والخبرات العملية ما يجعل منه مواطناً معيلاً لنفسه مفيداً لمجتمعه، فإن الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا واكتساب المهارة في التعامل معها وإنتاجها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع وأهدافه يتطلب أيضاً التوسع في التعليم المهني.

فالدول المتقدمة والنامية على السواء تنشئ لذلك معاهد علمية متخصصة، يتخرّج فيها الفنيون المهرة في قطاعات التعليم المهني كافة، بعد أن أُعدّوا الإعداد الأوفى في هذا المجال، فجعلت مدة الدراسة في هذه المعاهد ست سنوات، لأن هذا الخريج هو الذي يقوم ببناء وتصميم وتجهيز الآلة من أي مستوى كانت، لإشباع رغبات العالم المخترع. لهذا يجب أن تتوافر فيه الكفاءة والدقة العلمية والمهارة اليدوية والإبداع والأناة. ولذلك فمستواه هو المستوى المتقدم في مادة العلوم وفي الميادين كلها وفروعها الفيزيائية والمعدنية والكيماوية، إضافة إلى المعرفة التامة باستعمال الآلات الفنية الدقيقة، ويكون على مستوى المهندس صاحب الاختصاص. وهي متقدمة على التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة التي خُصِّصت لها سنتان دراسيتان.

إن إيجاد مثل هذه المعاهد والجامعات ذات التوجه المهني التطبيقي والتكنولوجي لهو مما يساعد على تنظيم الارتباط بين أنواع التعليم الثانوي من جهة، ويربطها من جهة ثانية بفلسفة التعليم العالي. وهذه قضية رئيسية من القضايا التربوية التي على نُظم التعليم معالجتها.

ويتساند القطاعان العام والخاص في تأسيس هذه المعاهد العلمية التكنولوجية، وتجهيزها بالأدوات والأجهزة اللازمة التي تعينها على النهوض

بمهامها وتحقيق أهدافها في تخريج الكفاءات ذات المستوى المتقدم نظرياً وتطبيقياً؛ إذ إنّ الخريجين بهذه المواصفات يحتاجون لأن تكون المؤسسات التي يتلقون فيها المعرفة التقنية وجوانبها التطبيقية مجهزة بالمختبرات المميزة والحديثة، ومزوّدة بالمعدّات، وغير ذلك مما هو ضروريّ لتنفيذ الخطط والبرامج على وجهها الأوفى والصحيح.

ومما يدعو إلى الغيرة والفخر أن تسهم الشركات الصناعية في تأسيس مثل هذه المعاهد وتمدّها باحتياجاتها، وأن تتنافس في سبيل ذلك إيماناً منها بدورها في التنمية، وأنها إن فعلت ذلك فإنه سيعود عليها بالفائدة الإنتاجية والتنموية.

أرى أننا في العالم الثالث قد تقاعسنا عن إسناد المؤسسات الرسمية التي تقوم بهذا الدور المتقدم من التعليم المهني العالي، في حين أن هناك كثيرا من الكفاءات العربية التي تمتاز بالنبوغ والتطور وتعمل في دول أوروبا وأميركا، وتحظى بالإعجاب والشهرة دون أن يعلم بها أحد من أبناء وطنها، وكأن ميدان الصناعة والاختراعات العلمية وقف على الدول الصناعية المتقدمة حسب. فما زال الإنفاق على هذا النوع من التعليم يعاني من الضعف، على الرغم من أنه يلبّي الطلبات الجديدة الناجمة عن التحول السريع في نمو المجتمعات، ويسهم في تطلعاتها إلى التقدم الاجتماعي والثقافي والفكري والتقني.

- التعليم الجامعي

يضطلع التعليم العالي بدور مهمّ في النظام التعليمي وفي حياة الأمم، فهو من جهة يلبي الطلبات الجديدة الناتجة عن التحوُّل السريع في المجتمعات، ويستجيب لتطلعات الأفراد إلى التقدم الاقتصادي والثقافي والفكري.

إن اختيار عضو التدريس وإعداده وتطويره على جانب كبير من الأهمية، فبصلاحه تصلح الجامعة، وتحقق رسالتها في إعلاء شأن البحث والتدريس

وخدمة المجتمع. ومن هنا تقع على كاهل عضو التدريس واجبات متعددة ومتشابكة، منها نقل المعرفة إلى طلبته وإكسابهم المهارات المتخصصة في الميدان الذي يدرسون فيه، وتهيئة الفرص والظروف المناسبة لتطوير الطلبة، ومساعدتهم على النمو والتطور، وأن يعمل كل ما من شأنه تنمية شعورهم الصادق بالانتماء إلى وطنهم وحبهم وولائهم له، وإذكاء روح الشعور بالمسؤولية في كل ما يصدر عنهم من قول أو عمل، وبالتالي بناء شخصيات قوامها النضج والتكامل في نواحي الحياة كافة.

ولمّا كانت المعرفة تتسم بالاتساع وسرعة التجدد والعمق، فإن تطوير أساليب التدريس في الجامعات لا بد وأن يأخذ بالحسبان تهيئة الطلبة وتمكينهم من البحث العلمي الأصيل وفق أصوله النظرية ومهاراته التطبيقية، وتهيئة فرص المران والتدريب على الأدوات والأجهزة في المعامل والمختبرات المتخصصة المنتشرة في أروقة الجامعة، ليتأهل الخريجون ويسهموا في عملية التنمية والتطوير في مجتمعاتهم، ولتتزايد قدرتهم على العطاء، وبهذا يتحقق التكامل التام بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

وإذا ما قام التعليم الجامعي على الحرية والمشاركة وتنمية القيم الإنسانية وإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، فإنه عندئذٍ سيوفر خريجين مليئين بالحماس والانتماء والعطاء والتضحية في سبيل ازدهار الأمة والوطن، قادرين على إجراء البحوث والدراسات التي تعالج أوضاع مجتمعهم بصورة قائمة على التحليل العلمي، واستخلاص النتائج التي تقود إلى التغلب على عوامل الضعف والخلل.

ولكي تؤدي الجامعات دورها فهي بحاجة إلى التمويل الكافي واللازم الذي يتيح لها ترجمة برامجها بصورة متقدمة ومتطورة، ويؤمِّن لها مستوىً من الكفاءة العالية والقدرة على استثمار الرأسمال البشري الاستثمار الأمثل، وتأهيله ليكون عنصراً فاعلاً في عملية البناء والتقدُّم واستطلاع المستقبل.

ثالثاً: المعلم العربي

إذا أردنـا تحقيق نظام تـربوي فـعّال لا بـد حينئـذ من تـأهيل المعلم وإعداده وتدريبه. فبالقدر الذي يحقّق فيه المعلم الشروط التربوية والأكاديمية لأداء دوره يتحـقّق المعنـى الشمولي للتربيـة مـن أنـها الإعداد للحيـاة، وبهذا نكون مطمئنين على أن الطلبة مؤهلون للدخول في المستقبل. وحتى يقوم المعلم بـدوره بفاعليـة وكفـاءة لا بـدّ مـن أن يحظـى بـالقبول الاجتمـاعي والاحتـرام والتقـدير الـذي يـليق بشـخصه وبـدوره، مـهما امتـلأت الحيـاة بالمتناقضـات والتعقيدات. وقد أدرك الأولون أهمية كون المعلم نقطة الانطلاق في العملية التربوية، والتفتوا إلى دوره الرساليّ، فقال الشاعر:

قم للمعلم وفّه التبجيـلا

كاد المعلم أن يكون رسولا

ومن هنا فإن علينا أن نوفر لمعلم المستقبل الاستقرار المهني والوظيفي، وأن نلتفت إلى تعزيز مكانته في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ليكون مكتفياً ذاتياً يشعر بالأمن المعيشي، فلا ينشغل عن دوره الرسالي بتدبير شؤونه المعيشية والسعي للكسب على نفسه وعياله، ما يشتّت جهوده ويقلل من فاعليته بفعل الضغوط النفسية التي يتعرض لها.

ولا بد من أن يحوز معلم المستقبل مجموعة من الصفات التي هي أهمّ من مؤهلاته الأكاديمية بوصفه مربياً ومصلحاً، وليس ملقّناً للمعلومات. ومن الأمور التي ينبغي توافرها فيه:

- أن يكون ملماً بموضوع تخصصه الذي يدرّسه إلماماً وافياً وكافياً، ويزداد معرفة بموضوعه كلما استجدّ فيه كشف أو دراسة أو علم. وإضافة إلى ذلك عليـه أن يمتلـك ثقـافة عـامة واسعة تؤهله لأن يكون منفتحاً على المعارف

الإنسانية، وقادراً على تجاوز الحلقة الضيقة لتخصّصه.

- توافر الرغبة في العمل في التدريس؛ إذ لا خير في عمله ولا نتيجة لجهوده إذا كان لا يقوم بهذا العمل السامي مندفعاً بحبّ التعليم، مقبلاً عليه بجهد واجتهاد وإخلاص وحبّ.

- أن يمتلك أساليب وطرائق تدريسية متعددة وحديثة، تنمّي روح الاستقصاء والحوار، وتشجِّع على التفكير الناقد، وتستثمر كل الثقافات المتاحة لتوظيفها في التدريب على تدريس المادة التعليمية.

- أن تكون لديه القدرة على استبطان البنى النفسية للطلبة، سواء أكانوا أطفالا أم مراهقين أم بالغين. ومعرفة الحاجات النفسية للمتعلم وتلبيتها، وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وهذه إحدى المسائل التي تعين على التعلُّم الناجح، فضلاً عن أنها تخلق بين المعلم والطلبة علاقة ودٍّ واحترام متبادلة.

- أن يوفر المناخ التعليمي اللازم لإجراء الاختبارات وتفاعلها واستمراريتها، للكشف عن نواحي القصور والضعف ومعالجتها، والكشف عن نواحي التميز والإبداع وتعزيزها، في سبيل إيجاد تفاعلٍ خلّاق ومنافسة إيجابيّة بين الطلبة، أما التلقين والحث على الحفظ فيجب أن يكون أمراً محرَّماً، فهناك عامل واحد يجب أن يطبق، وهو الحوار والشرح الوافي الكافي لكل معضلة، مع النقاش الجدي وصولا إلى الإقناع والاستيعاب الكامل لأي موضوع، وهذا أمر يتوقف على ثقافة المعلم ووعيه.

- أن يكون منتمياً إلى لغة أمّته، ملمّاً بعبقريتها وبلاغتها، مدركاً لموسيقاها وجمالياتها التعبيرية والإيحائية، بالإضافة إلى الإلمام الوافي بالأدب العربي وعصوره وفنونه، ليتمكن من إطلاع الطلبة على الشعراء والكتاب والأدباء، وتعريفهم بسيرِهم وإبداعاتهم ودورهم في نهضة الأمة العربية، وأثرهم في نهضة الآداب العالمية.

- تنشئة الطلبة التنشئة الوطنية القويمة القائمة على المحبة والشعور بالانتماء للإنسان والوطن، ومعرفة قوانين البلاد ونُظُمها وآدابها وعلومها وفنونها، ليفخر الطلبة بأنهم ينتمون إلى أمة عريقة ذات تراث غنيّ وحاضر مزدهر. ومما

يسهم في إظهار هذا الأمر وإعلاء شأنه إطلاع الطلبة على عباقرة الأمة في الميادين كافة: العلمية والاجتماعية والثقافية، وتعريفهم بحقول الاكتشافات والفنون العسكرية والفتوحات، وإجراء حوارات ونقاشات تسهم في أن يتمثّل الطلبة تاريخهم الوطني قديمه وحديثه، ليقتدوا بهذه الشخصيات والمآثر في تحقيق معنى المواطنة، وليكونوا مستقبليين في طموحاتهم، ويثقوا بقدراتهم على العطاء والإنجاز.

- أن يلتفت إلى مسألة الثواب والعقاب ودورها في التربية الصحيحة، فلا يُفْرِطُ في استخدام الثواب والعقاب، بل عليه أن يقلّل منهما ما أمكن، مؤكداً أنه على الطالب فعل الخير لأنه خير، وليس من أجل أن يثاب عليه، وأن يتجنّب الشر ليس خوفاً من العقاب بل لأنه قبيح، وبهذا تنشأ شخصية الطالب نشأة سويّة تفكر في الصلاح والإصلاح، وتطور نفسها لبلوغ الكمال الإنساني بعيداً عن المنفعة. وإذا اضطر إلى استخدام العقاب فليكن بقصد التهذيب والتوجيه نحو الخير والفضيلة، وليكن الثواب والعقاب بمقدار الفعل الذي ارتكبه الطالب إيجاباً أو سلباً، ليتحقّق الغرض منه على الوجه الأكمل الذي قُصد لأجله. وهذا يقودنا إلى إقامة دورات تدريبية للمعلمين كافة، وخاصة معلمي الصفوف الأساسية، فيخضعوا لدورات مكثفة في المواضيع الخاصة بالتعليم والتربية وصقل الشخصية على تنوعها. وتكون هذه الدورات خاضعة لفحوصات يتم فيها تحديد الراسب والناجح، وأن يعطى المعلم بدلا ماديا لاشتراكه في الدورة. وهي في الواقع فرصة لإبراز قدرات المميزين، وصولا إلى أن يُشركوا في برامج الدراسات العليا في الجامعات.

- الإلمام بتاريخ أمّته، والنظر إليه نظرة اعتزاز وتقدير، مع القدرة على تحليله واستخدامه والربط بين أجزائه، وتقديمه للطلبة وتنشئتهم على حبّه، فيختار من حوادثه ما يبيّن وجوه التقدم والتطور، والجوانب التي كان لها شأن في تطور الحياة الإنسانية للأمم والشعوب في الميادين كلها، الروحية والعلمية والثقافية، ومقارنة تاريخ أمته بتاريخ غيرها من المجتمعات، لتجلية أثر الحضارة العربية الإسلامية، وتصحيح كثير من الأفكار الخاطئة التي قال بها

المـؤرخون المتحـاملون علـى تـاريخ هـذه الأمـة وحضـارتها، وكشـف زيـف مقولاتـهم، الأمـر الـذي يُدخـل فـي نفـوس الطلبـة الانتمـاء لأمتـهم ووطنـهم، ويحفزهم نحو الجدّ والمثابرة، ونحو إدراك دورهم في صنع الحياة الإنسانية والمسـاهمة فـي الإنجـازات العـالمية، ويقـوّي عزائمـهم لنصـرة قضـايا أمتـهم والـدفاع عـن ماضـيها وحاضـرها والثقة بمستقبلها وإسهاماتها فـي الحضـارة الإنسانية. وبهذا أيضاً يشعر الطالب بأنه ينتمي إلى أمة ذات مجد تليد.

رابعاً: المناهج الدراسية

لا بدّ للتربية والتعليم من أن تنهض على أسس ومحددات معرفية وسلوكية ومبادئ وعناصر توجّه التعليم، وتساعد المتعلم وتعينه على تحقيق الغرض من التربيـة ومـن التعليم. ولهذا اجتهد المربون والتربويون في تصميم المناهج الدراسية، وأخذوا في الحسبان وهم يضعون المناهج طبيعة المادة الدراسية، وعمليات التعلم والتعليم، والمدرس وعملية التدريس، والبيئة التي تتم فيها التربية والتعليم.

فمن المهمّ عند التخطيط للمناهج الدراسية أن تراعى الفروق بين الفئات التي تتوجه إليها؛ إذ إن لكل فئة من المتعلمين في مرحلة من المراحل الدراسية خصـائصها التـي ينبغي مراعاتـها، كـأن تـراعى الفروق النمائيـة لغوياً ونفسياً واجتماعياً بين طلبة المرحلة الأساسية وطلبة المرحلة المتوسطة أو الثانوية، فحـاجات المتعلـم فـي المرحلـة الأولـى تختلـف عـن حاجاتـه فـي المـرحلتين التاليتين.

ويتأثر المتعلّم بالبيئة التي يعيش فيها، لذلك فمن الضروري مراعاة الأجواء الاجتماعية والاقتصادية التي يحدث فيها التعلّم، ليتمكن المتعلم من الإفادة من التسهيلات البيئية، سواءً أكانت بيئة طبيعية مثل موقع المدرسة والطقس، أو بيئـة اجتماعيـة واقتصـادية، فمـن المؤكـد أن الاختـلاف بـين سـكان القرى وسكان المدن مثلاً سينعكس بالتالي على طبيعة التفاعل مع المواد التعليمية

التي يتلقاها كل منهما. ولهذا فإن تصميم المنهاج الدراسي ليكون موافقاً للبيئات التي يحدث فيها التعليم سيساعد على النهوض بالطبقات الفقيرة، ويحقّق معاني المساواة المعرفية في حقول التعليم كافة، وهو ما يساعد أيضاً على جعل الحياة سهلة وممتعة، ويُحدث قدراً كافياً من التفاعل والتكيف معها.

والمناهج الدراسية المتقدمة والناجحة هي التي تأخذ في حسبانها البيئات المتعددة في الوطن الواحد، فتسعى إلى مراعاة ذلك في المدينة والقرية والبادية، ومراعاة الخصائص السلوكية لكل فئة من هذه الفئات لتأخذ نصيبها من المعرفة والتنمية، لتستعين به على مواجهة متطلبات الحياة، وتتقوى به للانتصار على واقعها، الأمر الذي يولّد في النهاية الغرض من التربية والتعليم؛ وهو إيجاد مقدارٍ كافٍ من الاعتزاز والألفة والمحبة بين أفراد المجتمع وفئاته جميعها.

يمكننا أن ننبه الآن إلى مجموعة من البرامج والأفكار التي تحقّق وجود منهاج أكثر فاعليّة، وتوفر شروط تعلّم إيجابية تسهم جميعها في توفير بيئة تعليمية قادرة على إيجاد إنسان خلاّق وفعاّل، قادر على إدراك ذاته وحاجات مجتمعه. ومن هذه الأفكار:

- تقوية الصلات الاجتماعية بين الأفراد، وخلق روح المبادرة للمساعدة، وبث روح التعاون والعمل المشترك للوصول إلى الأهداف المشتركة في جوّ من الأمان والثقة.
- توجيه المهارات والقدرات نحو تحسين البيئة الطبيعية، عن طريق التصنيع والسيطرة على الموارد واستغلالها، واستيعاب الأسس العلمية لأشكال التكنولوجيا، وأداء المهارات الحرفية المتعددة، وتعزيز احترام العمل اليدوي على أساس أن العمل وظيفة أساسية في الحياة الاجتماعية.
- ولتحقيق هذا المنحى يمكن للمدرسة أن تخصّص أرضاً صالحة لتكون مختبراً زراعياً في القرية، وتدرّب فيها الطلبة على أعمال البستنة وحفر الآبار

لجمع مياه الأمطار، أو أن تقيم المدرسة مشاغل للحرف اليدوية المتعددة الناشئة على التعليم المهني، وما يرتبط بها من تعاونيات تقدم خدماتها للمجتمع المدرسي والمحلي. وبهذا يكون الطلبة قدوة في الانتماء والعمل المنتج، ويكونون أعضاء صالحين.

- تنمية المهارات البدنية والجسمية، ومراعاة الجوانب الترويحيّة بتفعيل الأنشطة الرياضية في المدرسة الواحدة وبين المدارس المتجاورة في المدن والقرى والنواحي، واستثمار هذه الطاقات في تعزيز العلاقات بين الأفراد والجماعات، بحيث تكون علاقات قائمة على التعاون والزمالة والمحبّة، تهيء أسباب التماسك والترابط بين فئات المجتمع. ومن جانب آخر استثمار هذه الأنشطة في سبيل الوصول بالإنسان إلى النموذج الإسبارطي للفرد، الذي يُعِدّ نفسه إعداداً يقوم على الرياضة الجسدية العنيفة التي تؤهله للدفاع والهجوم، وتقوّي في نفسه الثقة والشعور بالتفوق. فالمجتمع يحتاج إلى الأقوياء والأصحاء جسدياً لينهض بدوره في الإصلاح والتنمية والتطور؛ إذ إن الإنسان الضعيف ذا البنية الجسمية الهزيلة يكون عبئاً على نفسه وعلى مجتمعه.

- تأهيل الفرد معرفياً بتوفير مصادر المعرفة في الموضوعات والقضايا المتنوعة.

- تعزيز الانتماء الوطني والقومي بالتأكيد على الدور التاريخي للإنسان العربيّ، وإبراز الأعمال والمآثر والبطولات والأمجاد التي حققتها الأمة في الحقب التاريخية المتعاقبة، وتسليط الضوء على عوامل النهوض وأسباب الضعف، وما يترتب على ذلك من تأثير في بنية الدولة سياسياً واجتماعياً وحضارياً.

- تشجيع التفكير الإبداعي الناقد والبحث العلمي في الشؤون والقضايا كلها، وفي الميادين التاريخية والسياسية والاجتماعية. وتنمية روح البحث والاستقصاء والنقاش والحوار في جو يسوده احترام أفكار الآخرين، والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم، والابتعاد عن التعصب للرأي الواحد.

- الإعلاء من شأن الاستراتيجيات التفكيرية والبحثية في التعلم، والأساليب

التي تنمّي مهارات التحليل والاستنتاج، وتَجنُّب أساليب المحاضرات والتلقين، أو التركيز على حفظ المعلومات واستظهارها.

- تأكيد الاعتزاز بالتراث الوطني والقومي ودوره في تشكيل شخصية الإنسان، وذلك من خلال الأناشيد الوطنية والأغاني الشعبية وتدريس التربية الموسيقية.

- إغناء حياة الطلبة في الصفوف المتقدمة دراسياً بالثقافة العسكرية، وتنويرهم بفنون القتال وآلات الحرب، وأثر القوة العسكرية في إحداث الدمار الشامل إذا لم تكن مستندة إلى الحقّ والدفاع المشروع عن الذات والأوطان، وأن الفنون الحربية قد تعددت وسائلها فلم تعد الحرب بين جيشين في الميدان، بل أصبح لها وجوه متعددة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ولكي يحقّق المنهاج الأهداف المتوخاة منه فإنه ينبغي إسناد وضعه إلى متخصصين لهم دراية واسعة في النظم التربوية، واثقين من قدراتهم التربوية، وعلى استعداد للإفادة من الشرائح الاجتماعية المتخصّصة في حقول المعرفة المتعددة، والإفادة من مؤسسات المجتمع وإشراكها في تصميم المناهج. فإذا ما تم تصميم المناهج المدرسية فإن من الضرورة بمكان عرضها على الجهات المختصّة كي تنظر في مدى موافقتها للنظام التربوي والفلسفة السياسية للدولة.

ومما هو حريّ بالذكر أن تصميم المناهج الدراسية لم يعد حكراً على وزارات التربية، بل عُهد في ذلك إلى أفراد ومؤسسات أهلية وخاصّة، وهذا مما يرفد العملية التربوية، ويخفِّف من العبء الواقع على المؤسسة الرسمية المختصة بهذا الأمر. ويأخذ هؤلاء الأفراد والمؤسسات في الحسبان الفلسفة التربوية العامة للدولة، التي تؤكد معنى أن يكون الإنسان واعياً ومنتجاً ومجدداً ومبدعاً منتمياً ومحباً لوطنه ومخلصاً لمجتمعه.

خامساً: التربية الجمالية

- الفنون

من الضـرورة بمكان أن تبرز مواهب الطفولة في أصناف الفنون والرياضة، لتظهر في الميـادين الاجتماعيـة النشـطة، وأن تقام المهرجانات الشعبية في طـول البلاد وعرضها، وبذلك تشجع فئات الشعب جميعها، وفي المحـافظات كلها، لملء الفراغ بأمور تشجع التلاميذ أطفالاً وشباباً على حب المغامرة، وخلق أجواء التحبب والزمالة والإبداع، وتكسبهم بناء الجسم السليم القوي والعقل السليم.

تسهم الفنون عـامّة في الارتقـاء بالذوق، وتحسـين اهتمامات الفرد، والسموّ بهذه الاهتمامات، والرقي بها جمالياً، ما يحقّق له التكامل في شخصيته، فتنمو نمواً عقلياً وخلقياً ووجدانياً واجتماعياً. والتربية التي يحصل عليها الفرد من خلال الفن تنعكس على سلوكه، وبالتالي تتيح لمن يتمثّلها وجدانياً وجمالياً الوقوف على أرضية مشتركة مع بقية أفراد المجتمع. وسوف يؤثر هذا الذوق الفني في الإنتاج، ويعكس كثيراً من القيم التنموية. وقد وُصفت الفنون بلفظ «الجميلة» لأن لها تأثيرا جماليا كبيرا في صقل شخصية الفرد والمجتمع.

وقد تنوعت الفنون تنوعاً يتيح لكل فرد أن يأخذ نصيبه الموافق لاهتماماته وميوله ويوجه طاقاته نحوه. ومن هذه الفنون:

1 - الموسيقى

وهـي مـن الفنـون التـي تمكّن الطالب من تنميـة حواسـه وأعضائه الجسـدية، وتنـبّه فيــه الملكــات التـذوقية، وتـدعوه إلـى الاسـتجابة إلـى العــواطف والأحاسيس. ويستطيع الطالب تحصيل هذه الفعاليات إذا ما تعلّم العزف على آلة من الآلات الموسيقية، وهي كثيرة ومتنوعة، فمنها ما يصلح للغناء الشعبي، ومنـهـا مــا يُستَخدم فـي السـمفونيات وفـي عزف المقطوعـات الموسـيقية

الكلاسيكية.

ونظراً لما للموسيقى من أهمية في النمو العقلي والعاطفي والجمالي والاجتماعي، فإن من الضروريّ أن توليها المدارس الأهمية التي تتناسب ومكانتها التي تحظى بها لدى الشعوب المتقدمة، لا أن تظل الموسيقى مبحثاً ترفيهياً ثانوياً لا يؤدي وظيفته في التربية الذوقية والاجتماعية والوطنية. فقد استطاع عباقرة الموسيقى في الغرب تقديم مقطوعات فنية تحرك الإحساس التاريخي والقومي والوطني في النفوس، وعلينا أن نحذو حذوهم في تخليد مآثرنا الوطنية والقومية باستلهام الحوادث التاريخية العظيمة والملاحم، والتعبير عنها بلغة الموسيقى.

1 - الغناء والأناشيد الجماعية

للغناء والأناشيد الجماعية تأثير كبير في صقل الأفراد وإغناء نفوسهم، وخلق التقارب بين الأفراد والفئات، وزرع روح المحبة والتعاون والتآلف، وتعزيز التقارب المبني على الاعتزاز بالتراث الفني وتنمية العلاقات.

والإنسان بطبيعته، فيه ميل طبيعي للغناء والإنشاد، ويحتاج بالضرورة إلى التعبير عن طاقته الوجدانية، والتسرية عن نفسه وقت العمل، بالإضافة إلى شحذ همته لبذل نشاط أكبر، ولذلك فإن التعويل على تعليم الطلبة فنون الغناء، وإشراكهم في الأناشيد الجماعية مما يحقق أهداف التربية في تحقيق النمو الاجتماعي؛ فالأناشيد الجماعية هي أولاً وآخراً نشاط اندماجي تفاعلي.

1 - الفنون الجميلة

مما يندرج تحت هذا المسمّى فن النحت والتصوير والرسم والزخرفة. وهي فنون تكشف عن قدرات النشء واستعداداته ومواهبه العقلية والجسمية.

والمجتمعات الناهضة تأخذ بيد أبنائها في هذا الاتجاه ليستثمر أوقات الراحة، ويهتم بها اهتمامه بأوقات التحصيل والكسب.

والاهتمام بها نابع من كونها تدعو إلى الاعتزاز بالميراث الحضاري الفني للأمة التي ننتمي إليها؛ إذ إن الاطلاع عليها يكشف عن الكنوز الفنية التي على هذا النشء أن يتعلّق بها، ويتمثّلها، ويسير على هداها في سبيل نهضته ورقيّه. فمعرفته بها وتمثُّله لها يهذّبان حسّه وشعوره، ويسموان بفكره وعقله، ويطلقان خياله نحو التأمل والإبداع.

سادساً: الشباب والكشافة

يطلق على الفترة الزمنية التي يجتازها الفرد بين مرحلتي الطفولة والرشد مرحلة الشباب، وهي الفترة التي يتحقّق خلالها النضج الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي للفرد. وقد لفتت هذه الفئة أنظار المفكرين والمربين والفلاسفة والعلماء، ووجهت إليهم أنظار صانعي القرار في الدول والحكومات، فبدأت العناية بهم ورعايتهم من منطلق تقديم خدمة اجتماعية وتربوية من خلال الحركات الكشفية.

ويُعدّ عنصر الشباب من الموارد المهمة لتقدُّم الأمة وتطورها وتنميتها، بل يكاد يُعدّ المحور الرئيس الذي تقوم عليه عملية التنمية. من هنا نهضت المؤسسات الحكومية بدورها في رعاية هذا القطاع من أبناء المجتمع، وأولته العناية التي تتوافق مع أهميته ودوره، فأنشأت له مؤسسات تقوم على توجيهه واستثمار طاقاته وإعداده إعداداً منسجماً مع الحياة وفق أنشطة وبرامج تعود على الشباب وعلى المجتمع بما هو نافع ومثمر ومفيد ومنتج، إضافة إلى تحصينهم وحمايتهم من الأفكار غير البناءة، والأخطار الفكرية التي تستنزف أهداف الأمة وطموحاتها، وتستثمر قدرات هذه الفئة في المبادرة والإبداع، بتوفير المراكز الشبابية في الأقاليم جميعها دون مفاضلة بين إقليم وآخر.

ولا بد من أن تقوم على إدارة هذه المراكز والمؤسسات قيادات مدرّبة ومزوّدة

بالخبرات التي تؤهلها لقيادة الجماعات، ورسم البرامج الخاصة بهذه الفئة «الشباب» لتحقيق أهداف السياسة الشبابية القائمة على العمل الجماعي والتعاون البنّاء، لتحقيق التوافق بين الأفكار والأشخاص في سبيل الوصول إلى المجتمع الصالح السعيد.

في السياق ذاته ينبغي الالتفات إلى الاهتمام بالحركة الكشفية، من حيث تكوين الفرق الكشفية، وتشجيع النشء على الانخراط في صفوفها، والإفادة من برامجها التي تقوم على اتحاد الكلمة، وإطاعة القائد، والمحبة والعدل، وتنمية روح البطولة والمغامرة والاستكشاف. فالكشّاف النموذجي هو قدوة وطنية تتمتع بالفروسية الحقّة.

تتحقّق هذه المعاني لدى الشباب والكشافة من خلال:

- الرياضة: ونعني هنا أنواع الرياضات كلها التي يمارسها الفرد بقصد تنمية قدراته البدنية والعقلية، بالإضافة إلى الترويح عن نفسه وعقله.
- ولا شك في أن الرياضة تسهم في تنشئة المواطن النشأة الإيجابية، كتنمية اليقظة العقلية، والبراعة وضبط النفس، وتحويل الولاء للجماعة في الألعاب الجماعية، وتوفير أجواء الحماس العقلاني والمنافسة الحرّة القائمة على الروح العالية في تقبّل النتائج. كما أنها تعطي المبدعين والمميزين الفرصة للتعبير عن إبداعهم وتميّزهم، وتتيح لهم قدراً أكبر من المشاركة المحلية الإقليمية والدولية والتفاعل مع الأمكنة والأشخاصِ، ما يزيد في نماء الفرد وتطوره، ويجعله صالحاً لنفسه ومجتمعه.
- الرحلات: وهي وسيلة يحصل الطلبة من خلالها على خبرات جديدة، ويمارسون أدواراً غير تلك التي يمارسونها داخل الغرفة الصفية. فالرحلات تتيح للمشاركين فيها فرصة زيارة المواقع التاريخية والأثرية والصروح العلميّة، ومعرفة التاريخ الوطني والقومي والوقوف على الجوانب الحضارية بصورة أكثر تفاعلاً.

- إقامة حفلات السمر والتمثيليات: فهي من العناصر التي تؤكد التعاون والصبر، وتعزز الجرأة والاعتماد على النفس. ولا يخفى ما للغناء الجماعي من أثر في تنمية شخصية الفرد ونضجها، واكتساب مهارات الأداء المعبّر.

- إقامة الندوات وتنظيم جلسات خاصّة بالحوار، للارتقاء بالمعرفة وإغناء الثقافة، وصقل شخصية الفرد لتقبّل الآراء المخالفة بروح ديمقراطية.

- إجراء المقابلات مع أفراد المجتمع، وإجراء الدراسات والبحوث في موضوعات البيئة والسكان والمياه والسياحة، وغيرها من القضايا التي تعزّز الاتجاهات التنموية، وتوجه الجهود نحو الإفادة من معطيات البيئة الاجتماعية والبشرية في خدمة حياة الناس والوطن.

- القيام بالأعمال التعاونية والتطوعية، والإسهام في تقديم الخدمة العامة في مناحي الحياة كلها، مثل المشاركة في قطف ثمار الزيتون، أو إنشاء الجسور وتحسين الطرق والأرصفة، لأن المشاركة في مثل هذه الأعمال تدعو إلى الرضا عن الذات في قدرتها على المشاركة والإنجاز في الأعمال التي تعود بالنفع والتطوير على الذات وعلى المؤسسات الوطنية.

- تنظيم المسيرات والمشاركة فيها، بوصفها إحدى طرق التعبير عن الابتهاج الوطني والاعتزاز القومي بالمناسبات الدينية والتاريخية والوطنية، ما يعزّز التكاتف والتلاحم بين أبناء المجتمع الواحد.

الفصل الرابع:في التنمية الاقتصادية

إذا أردنا أن نختصر حركة الاقتصاد ونلخّص تاريخها، فإن ظهور المحاصيل وتربية الماشية ونشأة الحرف والتجارة واعتماد الإنسان على أدوات العمل البسيطة هو أهم ما يميز المرحلة الأولى من تاريخ الاقتصاد. فيما تمتاز المرحلة الثانية بالبدء في الإنتاج الآلي وحدوث تطور تدريجي للحِرَف والصناعات. أما المرحلة الثالثة فتمتاز بالثورة العلمية والتكنولوجية، والإفادة من منجزات العلم الحديث بفروعه كلها في دفع عجلة الاقتصاد نحو النماء والتطور والتحديث.

عمل الإنسان ما في وسعه عبر المراحل الثلاث لتطوير حياته الاقتصادية، في سبيل تحقيق الرفاه والسعادة لنفسه، وليؤكد لذاته أنه أهل للاستخلاف في الأرض وإعمارها، واستغلال مواردها وإمكاناتها.

بيد أن الإنسان لم يحقق رسالته على نحوها الأكمل، فسيطرت عليه النزعة الاحتكارية، واستيقظت فيه الأنانية والفردية على نحو مفرط وملحوظ، واتجه نحو السيطرة على رأس المال ومصادر السلع والخدمات، وأخضع قوى العمل لشروطه وقوانينه. وبهذا علت نزعة الشر في الإنسان وهو يقيم علاقاته الاقتصادية مع أخيه الإنسان، حتى وصل التطاحن والصراع والرغبة في تحقيق الغلبة بين الدول والمجتمعات في البحث عن موارد لمصانعها وأسواق لمنتجاتها إلى الذروة.

وقد تمكنت الحركة الاستعمارية من السيطرة على موارد الشعوب والأمم، وخلقت حالات من عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول التي خضعت لسيطرتها، كما عمَّقت التناقضات الاجتماعية خدمة لأهدافها في الإبقاء على المجتمعات التي سيطرت على إنسانها ومواردها، في حالة من التراجع والتخلّف التنموي في الحقول كافّة. وبكلمة واحدة استطاعت الرأسمالية العالمية تدويل الحياة الاقتصادية واستثمارها لصالحها، ولهذا أشكال متعددة:

في حين جاهدت البلدان النامية لتطوير اقتصاداتها جاهدت الدول الاستعمارية الرأسمالية في سبيل الإبقاء على تردي الأوضاع الداخلية لهذه البلدان، وذلك من خلال:

1 - تعطيل إمكانات الوعي اللازمة للتقدُّم، وتكريس الجهل وانعدام الخبرة، وإشاعة الفساد في نفوس الأفراد والمؤسسات لتبقى عاجزة عن النهوض الاقتصادي، والبقاء تحت وطأة المعاناة، والحاجة إلى مدّ يد العون من الأطراف الخارجية.

2 - الحيلولة دون حدوث نهوض ثقافي وعلمي باحتكار المعارف الحديثة ونظم المعلوماتية المتطورة، لأن من شأن الوعي بالعلوم المعاصرة أن يدفع البلدان النامية للإفادة من الخبرات والمعارف العالمية في خلق توجهات وسلوكات اقتصادية متطورة قادرة على توجيه الأفراد والجماعات نحو وسائل الإنتاج الحديثة.

3 - تكثيف رأس المال في يد عدد من الشركات والمصارف التي تكون مهمتها تقديم قروض تتميز بارتفاع أسعار فائدتها. وفي السياق نفسه الحدّ من تدفق رأس المال المحلي، وذلك بربطه بجاذبية السوق الدولية للمال، حتى غدا خضوع الدول النامية للرأسمال الأجنبي ظاهرة عالمية ما فتئت فيما بعد حتى تحولت إلى أزمة متفاقمة بسبب تفاقم المديونية الداخلية والخارجية للدول النامية.

وفي سبيل إحكام السيطرة على الموارد المالية، حالت القوى الاقتصادية العظمى دون قيام المؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض الوطنية ومؤسسات الادخار التي تمتلك القدرة على تمويل مشاريع الاستثمارات بنجاح وكفاءة. يؤكد هذا تحوّل كثير من البلدان النامية إلى طلب رأس المال الأجنبي بإلحاح.

ولم يكن بإمكان الدول النامية التحرر من وطأة السوق الرأسمالية العالمية،

فالدول الكبرى حالت دون نشوء صناعات متقدمة ومتطورة لتظل العلاقة علاقة سيطرة وخضوع، تحتفظ فيها الدول الكبرى بالصناعات الحيوية، فيما تظل صناعات الدول النامية صناعات تابعة لا تتمتع بأي مزايا منافِسة.

ما يقال عن الصناعة وحرص الدول الكبرى على تأخرها واعتمادها على التقنيات التقليدية يمكن قوله فيما يخص النشاط التجاري والزراعي، سواء في هياكل الملكية الزراعية وأساليب الاستغلال الزراعي الأمثل، أو في طبيعة الإنتاج الزراعي لتبقى الدول النامية تنتج الخامات الزراعية المطلوبة للتصدير للدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي يعني إخضاع الاقتصاد الزراعي في الدول النامية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

من الضروري والحالة هذه أن تلجأ الدول النامية إلى طلب الحماية السياسية والاقتصادية، وإزالة الحواجز والعوائق التي تواجه الدول والحكومات، نتيجة الخلل الاقتصادي الذي ينعكس سلباً على الأفراد والفئات الاجتماعية، ويؤدي إلى تَضررها من السياسات الاقتصادية التي أدت إلى هذه الحالة.

لكي تنهض أيُّ دولة، وتحتلّ مكانها اللائق بين الأمم لا بد لها من أن تولي اقتصادها الأهميّة القصوى. فكثير من الدول تزول قوتها ويأفل نجمها عندما تتعرض إلى هزات اقتصادية تزعزع بنيانها وتُهدر إمكاناتها، ولهذا لا بد من تطوير الاقتصاد الوطني، وإدارة الموارد على قاعدة ماديّة ثابتة ومكينة.

يؤدي تطوير وسائل الإنتاج واستثمارها إلى ازدهار الإنسان اجتماعياً واقتصادياً، وبلوغه مرتبة رفيعة من العيش الكريم والرفاه. إن استخدام الطاقات الإنتاجية وتفعيل المنشآت ورفع مستواها التقني، وتحسين أشكال تنظيم الاقتصاد وإدارته والتعاون والتكامل، ووضوح السياسات الاقتصادية يؤدي إلى قوة الاقتصاد الوطني.

المال والقيمة المتداولة

للنقد أهمية مدركة في الحياة الاقتصادية، وفي تسيير النشاط الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي. فالمنتج للسلع يحتاج إلى النقد لإقامة مشاريعه وتحقيق أرباحه، والمستهلك يحتاج إلى الإنفاق النقدي للحصول على السلع والخدمات. وقد احتاج الإنسان إلى وجود النقد على إثر تطور الحياة وتعدُّد الاحتياجات، وتنوع الرغبات، بعد أن كان يعتمد مبدأ المقايضة في معاملاته الاقتصادية.

تعكس طبيعة النظام النقدي طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي مجتمع، لهذا فإن تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي لا بد وأن يتجه نحو تجنب التأثيرات الممكنة على قيمة العملة الوطنية، والعمل على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وتطوير الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات، بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويحقق له معدلات نمو اقتصادية مناسبة.

من الملاحظ أن اقتصادات الدول النامية مرتبطة بالدرجة الأولى بالدولار أكثر من ارتباطها بعملتها الوطنية، وهذا مما يزيد في العقبات النقدية، ويربك الاقتصاد ويعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج داخلياً وخارجياً. ولكي نحفظ اقتصادنا من المخاطر المتوقَّعة الناجمة عن اعتماده «الدولار» وحدة نقدية للتعامل المالي والاقتصادي، فإن هذا يتطلب منا السعي نحو تحقيق التكامل النقدي بين الدول العربية، ومن ثم إنشاء عملة عربية موحّدة، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والتخفيف من تبعيتها للدول المتقدمة، علاوة على تمكينها من إحداث تطوير نوعي في هياكلها الإنتاجية، وتصدير سلع متعددة، واستغلال الموارد المتاحة في كل قطر من الأقطار العربية.

إن مثل هذا الحلم يقتضي تنسيق عملية التنمية بين الأقطار العربية وتخطيطها، وإقامة مشروعات عربية مشتركة تسهم في تطوير المجتمع العربي اجتماعياً واقتصادياً، من حيث توفيرها فرص عمل مناسبة لأبناء

المجتمع، وتمكينهم من العيش في رغد ورفاه، بعيداً عن تذبذب الأسعار واختلالها، أو انهيار القوة الشرائية للوحدات النقدية التي يتداولونها إنتاجاً واستهلاكاً.

الذي يدعو للعجب أن للعرب رؤوس أموال ضخمة جداً تتجاوز آلاف المليارات من الدولارات في الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، وبمثل هذه الأموال يستطيع العالم العربي أن يبني الصناعات الضخمة جداً من كل نوع وصنف، فهي التي تدعم قوته وتجارته وأمواله، وتمكِّنه من أن يكون مصدِّراً لبضائعه الثقيلة المعقدة والتقنية والخفيفة إلى القارات كلها، ويمكنه خلال فترة زمنية قصيرة جداً امتلاك أكثر العلماء كفاءة من أبنائه، لكن «علم المعرفة» لسوء الحظ ما زال بعيداً، كما أننا فقدنا فوائد الأموال البنكية وهي بالمليارات، لأن العربي المسلم لا يتقاضى من البنوك أي فائدة على ماله، لأنها محرمة.

العولمة

لقد استطاعت القوى الرأسمالية العالمية مزج قوة المال مع قوة الإعلام والنظم المعلوماتية في سبيل السيطرة على مقدرات الشعوب، وتسخير النمو الاقتصادي الحادث في الدول النامية، ليصبّ في النهاية في خدمة فئات ومؤسسات معدودة، لها القدرة على انتزاع ثروات الأمم والشعوب واستلابها، من خلال المضاربات وسحق الاقتصاد الإنتاجي الذي يقوم بتوفير السلع والخدمات.

وحتى تحقق العولمة النجاح لمشروعها في السيطرة أهّلت نفسها لكي تمتلك الموارد البشرية والإعلامية والمالية بكفاءة عالية وقدرة فذّة. وهذا النمط الجديد من الاستعمار يتطلب توفير مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل بالوجه الأكمل، فهيَّأت الأسباب لأن تكون هناك تجارة حرّة يتاح لها فتح الأبواب العالمية لاحتضان الشركات متعددة الجنسيات، ولها القدرة على

السيطرة على طرق النقل والاتصالات، لجلب المواد الخام العائدة للشعوب دون أي ضغوط أو مضايقات من حيث الأسعار والكميات المطلوب الحصول عليها. يضاف إلى هذا قدرتها على امتلاك نظم المعلومات وأعلى الخبرات التقنية التي تُمكّنها من جمع البيانات وتحليلها، واستخلاص النتائج التي تعينها على السيطرة.

وعندما لا تؤدي الوسائل الاحتيالية السلمية إلى تحقيق برامج العولمة، فإنها غالباً ما تلجأ إلى استنهاض قوتها الاستخبارية ومهاراتها العسكرية في عقد التحالفات ومعارضة السياسات التي تقف في وجه تنفيذ مشروعاتها. ولا يعني هذا أن العولمة تنتهج الأساليب التي كان ينتهجها الاستعمار من احتلال وسيطرة مباشرة على الأرض والسكان، بل يعني أنها لا تتورع عن انتهاج أي وسيلة مهما كانت مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ أجندتها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ليس الوجه الاقتصادي هو الوجه الوحيد للعولمة، فهناك العولمة الثقافية، وهي تمتلك مراكز ثقافية تبشر بأفكارها، وتصنع سياستها الثقافية وخططها وبرامجها القائمة على احتضان جماهير المثقفين، الذين لهم القدرة والكفاءة على رفع لوائها. وما نلاحظه من الدعوة إلى وحدة ثقافة الشعوب باسم الإنسانية والإخاء وحقوق الإنسان ما هو إلاّ ثمرة من ثمرات العولمة الثقافية، التي ما فتئت في إقناع الشعوب بأنها ضعيفة اقتصادياً ولا حول لها ولا قدرة على الإنتاج والابتكار والإبداع دون الاستعانة بالرأسمال العالمي، ومدّ الجسور مع الشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك، ما يجعل الشعوب والأمم تستكين إلى قدرتها في الاستسلام للماضي وثقافته.

أخطر نتائج العولمة هو فك ارتباط الإنسان بوطنه، وإذابته في المجتمعات العالمية، بحيث يفقد هويته القومية والوطنية، ويتخلى عن خصوصيته التي تميزه في مجالات الحياة والاقتصاد والاجتماع، فإذا ما وصل المواطن إلى هذه المرحلة أصبح من السهل عليه أن يهاجر بكفاءته، وذلك ما يعرف «بهجرة

العقول والكفاءات» التي تشكل مصدراً من مصادر استنزاف الموارد البشرية القادرة على صنع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هذه القوى بأساليبها المتعددة تؤمّن للعولمة الجمود والتقوقع وعدم التطور، وبهذه السياسة أعتقد أن هذه القوى تتمكن من السيطرة على العالم كله باسم الإنسانية ومحبة اللّٰه، لأن اللّٰه يعطي القوة المسيطرة لمن يشاء من عباده، وهم عباد اللّٰه الصالحون؛ إذ إن لديهم:

1) القوة العسكرية المتفوقة وسرعة اتخاذ الإجراءات التي يريدونها.

2) قوة القناعة المتفوقة في الميادين كلها.

3) قدرتها على نهب الموارد الطبيعية بالسبل كلها.

4) التجارة والسيطرة المطلقة والاحتكار المطلق مع قوة صناعية وسيطرة على طرق المواصلات.

قوة الاتصالات والبث الإلكتروني.

6) السيطرة المالية وتكديس الديون وإفقار الدول وإضعاف قوة عملتها الشرائية ومنعها من التطور في ميادين الحياة كافة.

7) إضعاف الدول الأخرى علمياً وثقافياً وخلق روح الانتهازية بين طبقات مجتمع الآخرين.

8) استدراج العلماء والعباقرة للهجرة من بلادهم الأصلية لينعموا بخيرات البلاد المتقدمة.

9) مطاردة العقول النيرة سياسياً بشتى الطرق والقضاء عليها.

يرتكز الاقتصاد على عوامل رئيسية تتمثل في الزراعة والصناعة والتجارة، وهذه كلها عمادها أمران مهمان هما: رأس المال والخبرة. فالعنصر البشري

والمادي قوام نجاح أي مشروع اقتصادي، وفيما يأتي إيضاح لهذه العوامل.

أولاً: الزراعة

تُعدّ الزراعة ركناً رئيسياً في الاقتصاد. فالإنتاج النباتي والحيواني من أولى المتطلبات التي يحتاجها الإنسان لتأمين غذائه وملبسه ومسكنه وتدبير عيشه وحياته. وقد تفاعل الإنسان قديماً مع بيئته الطبيعية واستغلّ مواردها في سبيل تأمين حاجاته الحياتية من صيد وغذاء وكساء. وقادته خبراته وحاجاته المتجددة إلى تطوير وسائل الإنتاج الزراعي والحيواني. فالتّجار والصنّاع أولاً وأخيراً يعتمدون على الإنتاج الزراعي في تطوير منتجاتهم وصناعاتهم وتحسين جودتها.

وعلى الرغم من تطور الصناعة والتجارة إلاّ أن الإنسان ما زال يعوّل بالدرجة الأولى على الزراعة في سبيل حلّ مشاكله الغذائية بخاصّة. وتتأثر الزراعة والإنتاج الزراعي بعدد من العوامل التي تشكّل مدخلات رئيسية في قيامها وهي:

- الأرض/ التربة:

والأرض قابلة للزيادة والنقصان من حيث المساحة، كما أنها قابلة للتحسن والتدهور من حيث الخصوبة.

وللنهوض والتوسع في مساحة الأراضي الزراعية يمكن العمل على تقليل عوامل الانجراف والتعرية، وتخليص التربة من التملّح، وإنقاذها من طغيان العمران عليها، وتهيئة طوبوغرافيتها لتكون ملائمة للنشاط الزراعي، مثل عمل مدرجات في الأراضي الجبلية والوعرة وتغيير اتجاهات الحراثة، وغير ذلك مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتعدد أنماطه ومحاصيله.

- المياه:

وهي مصدر الحياة الأول، وأثمن عناصر الطبيعة التي يحتاجها الإنسان، سواء للشرب أو للاستخدام المنزلي، فقد اعتمد الإنسان على المياه في ريّ المزروعات، كما أن حضارات كثيرة ارتبطت بالماء، وعلى ضفاف الأنهار نشأت الزراعة وعرف العالم حضارات زراعية متعددة.

والموارد المائية في البلاد العربية، ومنها الأردن، تتصف بالندرة، وإذا توافرت فثمة صعوبة في السيطرة عليها واستغلالها، وهذا عائد إلى طبيعة المناخ السائد، حيث يسود الحرّ والجفاف، ولا تهطلُ الأمطار إلاّ في فصل الشتاء، وفي هذا الفصل أيضاً تتباين معدلات الهطول من موسم إلى آخر ومن مكان إلى آخر.

ولعلّ تأخّر الزراعة عندنا عائد بالدرجة الأولى إلى شحّ الموارد المائية وندرتها وسوء استغلالها. فإذا أردنا النهوض بالزراعة وبمستوى الإنتاج الزراعي فإن مما يمكن أن يؤخذ بالحسبان:

- استغلال الإمكانات المائية المتاحة إلى حدّها الأقصى:

ولهذا يتوجب علينا أن نحرص على تلافي الهدر في مصادر المياه، ونعمل على التخلّص من أسبابه التي تدعو إلى تبخر الماء أو تلويثه، وأن نتخلّص من مياه الصرف الصحي، وبخاصة غير المعالجة، بطريقة تحول دون تلوث المياه أو تسرب هذا التلوث إلى باطن الأرض واختلاطها بالمياه الجوفية ومياه الينابيع. وهذا يتطلب منا تطبيق الأساليب العلمية والاستمرار في تطويرها لاستغلال كل قطرة ماء متاحة والمحافظة عليها.

- التوسع في توفير مصادر المياه بتطبيق مبدأ «الحصاد المائي»:

وذلك بالسيطرة على المياه المتدفقة بغير انتظام لاستخدامها في الشرب والري، ولتخزينها لأوقات الحاجة أو لتغذية المياه الجوفية. وجمع المياه من مساحات واسعة وحصرها، أو تركيزها في مساحات أضيق، وذلك عبر أساليب متعددة منها: حفر الآبار المنزلية لتخزين مياه الأمطار الساقطة، وإنشاء السدود والبرك والمساكب المائية الصغيرة، وإنشاء خزانات لحفظ المياه... وغير ذلك من الأساليب التي تشحن المياه الجوفية وتغذيها وتزيد من مخزونها، للاستفادة منها في الأعمال المنزلية والزراعية، وبخاصة إذا أنشئت الآبار في الحقول وبالقرب من الأراضي الزراعية.

- إقامة السدود وصيانتها، وجرّ المياه من أماكن توافرها البعيدة:

وإقامة الواحات في الصحراء، ما يساعد على القضاء على التصحر وتحويل الصحارى إلى بيئات زراعية تنشط فيها عملية الرعي، وتوفير المصادر النباتية لغذاء الحيوانات.

- الاهتمام بالنباتات والأشجار والمحاصيل ذات الاحتياجات المائية القليلة والمقاوِمة للجفاف. وفي السياق ذاته زيادة رقعة الأراضي الحرجية، والإكثار منها، لمنع انجراف التربة، وبالتالي التقليل من هدر المياه.
- تربية النشء على حبّ الشجرة والعناية بها وحمايتها، واستخدام الطرق الصحيحة والحديثة لريّها وسقايتها.

فإذا ما توافرت المياه، وتم استصلاح الأرض للزراعة، فإن الاهتمام بالعنصر البشري، أي الفلاّح، يقع على رأس الأولويات التي يجب أن تتوجه إليها العناية توجيهاً وإرشاداً في الحقل وفي المنزل، لمساعدته على مساعدة نفسه في الإفادة مما توصي به معاهد الأبحاث الزراعية ومحطات التجارب، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي الارتقاء بمستوى دخله ومستوى

معيشته، وتأهيله ليكون عاملاً منتجاً يسهم في تطوير هذا المنحى الاقتصادي المهمّ.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأمر يقتضي تلمّس حاجات المزارعين ورغباتهم واهتماماتهم، دون أن نفرض عليهم أنشطة وبرامج لا يحسّون أنَّهم بحاجتهم إليها، لأن هدف الإرشاد الزراعي ليس إحداث تقدم تكنولوجي في أساليب الزراعة وطرقها لزيادة الإنتاج الزراعي حسب، بل يشمل إحداث نهضة اجتماعية في الأرياف.

ومن المجالات الحيوية التي يمكن الالتفات إليها:

- تعريف المزارعين بالطرق الناجعة لوقاية مزارعهم ومنتجاتهم الزراعية من الآفات والحشرات الحقلية التي تتلف المحاصيل أو تقلل من جودة الأصناف المنتجة، وذلك بتعريفهم بأنواع المبيدات المناسبة والفعّالة، والأوقات الملائمة للبدء بعملية الوقاية والمكافحة، وغير ذلك من الخدمات الإرشادية التي تعود بالنفع والفائدة على المزارع.
- إغناء المزارعين بالخبرات والتجارب المتعلقة بانتخاب الأسمدة المناسبة وطرق استعمالها ومواعيد تسميد الأرض وكمية السماد.
- توجيه اهتمامات المزارعين نحو السياسات التي تحكم الموارد المائية وفرةً وشُحّاً، والتأكيد على استغلال الموارد المائية المتاحة إلى أقصى قدر ممكن، ومن ضمن ذلك اللجوء إلى طرق الرّي بالتنقيط بوصفها الطريقة الأحدث تكنولوجياً في التقليل من هدر المياه مع حسن تنظيمها واستغلالها.
- تبصير المزارعين بالطرق الفنية لقطف المحصول وجنيه، وأهميتها في تجنّب إلحاق الضرر أو العطب بالثمار والمحاصيل الزراعية، وتوفيرها للوقت والجهد الذي يمكن أن يستثمر في توجيه العناية نحو خدمات زراعية أخرى تُقدّم للمحصول الزراعي وللأرض الزراعية.

ومما يتصل بهذا الجانب تحديث الطرق التي يلجأ إليها المزارع في تعبئة محاصيله ومنتجاته الزراعية، بحيث تكون جذّابة من جهة ومن جهة أخرى تحافظ على المحصول من العطب أو التلف في أثناء النقل إلى مراكز التسويق، الأمر الذي يحقّق دخلاً أعلى للمزارع.

إنّ إقامة المختبرات الخاصة بالزراعة، وإقامة مراكز الأبحاث الزراعية التي تأخذ على عاتقها إجراء التجارب الزراعية على التربة والمحاصيل والأسمدة والمياه وغيرها من عناصر الإنتاج الزراعي؛ إن ذلك كله من شأنه أن يرتقي بالزراعة ويُحسّن من أوضاعها، ويزيد في تقدمها وازدهارها بما توفره للمزارعين من فرص استغلال الإمكانات المتاحة، والإفادة من نتائج البحوث والتحاليل في إكثار الثمار وتحسينها ووقايتها.

والوصول بالزراعة إلى هذه المرحلة أمرٌ يهيئ أسباب نشوء صناعات غذائية متقدمة ومتطورة تمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ما يزيد في الدخل الوطني والقومي، وينعكس بصورة إيجابية على أوضاع المزارعين الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يحقّق الرفاه والازدهار للأفراد وفئات المجتمع جميعها.

ثانياً: الصناعة

لا نستطيع أن نقول إن اقتصاد دولة ما يُعدّ اقتصاداً متقدماً ومتطوراً إلاّ إذا كان للصناعة فيه مكانة. فالصناعة من أهمّ الأركان التي ينهض عليها البناء الاقتصادي، فهي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية.

ولكي تتهيأ لنا صناعة متقدمة لا مندوحة عن زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي وزيادة الوحدات الإنتاجية. ولا يتحقّق هذا إلاّ بخلق الوعي الإنمائي وترسيخه، وإيجاد الكوادر التي تمتلك الكفاءة والخبرة التنظيمية والقيادية في الإنماء الصناعي، وتوجيه الموارد الاستثمارية الصناعية.

المهم هو أن تتوافر الخدمات التحتية والمؤسسات المساعدة التي وجدت للخدمة، ولتوفير الظروف الإدارية والتسهيلات، وذلك عبر تأمين طرق المواصلات وشبكة الاتصالات السهلة بالمقاييس كلها. وأن يتم ذلك كله بصورة متقنة وكفاءة عالية، بحيث تكون مشجعة لرجال الأعمال والمستثمرين على نحو يقدِّم الصورة الناصعة عن أخلاق المجتمع ومسلكياته المميزة، إضافة إلى تأمين الأيدي العاملة الفنية المتميزة.

ومما يقع في اتجاه تنمية الصناعة وجود قاعدة عريضة من المدّخرات المالية ورأس المال. فلا بدّ وأن تقوم السياسة المالية على رفد أنماط التنمية الصناعية واستنهاض همم المؤسسات المالية والمصرفية للاستثمار في هذا القطاع وتمويل مشروعاته والمساهمة فيها. وإذا عزّت المبادرة من هذه المؤسسات فحينئذٍ بالإمكان توجيهها نحو تأدية دورها بإبراز أهمية مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإزاحة القيود الضريبيّة والجمركية، وتقديم الإعفاءات والتسهيلات الممكنة التي تدفعها نحو المشاركة والمساهمة في عملية التخطيط والبناء الاقتصادي الصناعي، وإعطاء الضمانات الكافية، وتقديم الإمكانات اللازمة لقيام هذه الأجهزة بعمل ما يساعد في خلق أجواء صناعية.

إن تشجيع رؤوس الأموال الوطنية للمساهمة في إنشاء المصانع والاستثمار في حقل الصناعة يوفّر حماية وطنية للاقتصاد، تتمثل في منع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية والتصنيع، ما يجعل القرار الاقتصادي والسياسي مُرتهناً لبيوت المال العالمية، ويجعل الناتج الاقتصادي الصناعي يصبّ في اتجاه خدمة الديون بدلاً من زيادة الدخل القومي، وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع وفئاته.

فلكي نمتلك صناعة قوية ومتطورة لا غنى لنا عن تضافر جهود القطاعين الخاص والعام، لما يحقّقه هذا التضافر من تحسين في مستوى النشاط

الاقتصادي، وزيادة فعاليته، وتوفير روح المنافسة، وإغناء معدلات الاستثمار والطاقة الإنتاجية وجودتها.

بقدر إفادتنا من العنصر البشري في مجال التصنيع، فإن التحولات العالمية والأنشطة المرافقة لها تستدعي منّا أن نولي الجانب التكنولوجي عنايتنا. فالتكنولوجيا ذات قيمة اقتصادية وقيمة اجتماعية، سواء في المواد والسلع المنتجة أو في مدخلات التصنيع، ذلك أن التقنيات الصناعية التقليدية لم تعد لها قوة المنافسة في السوق. وباختصار فإن التكنولوجيا هي المحرّك الرئيسي والحقيقي للتنمية، وبخاصة التنمية الصناعية.

أ - الصناعات الغذائية

يولي الإنسان بوصفه منتجاً وبانياً حياته وحياة أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه العناية الممكنة للمحافظة على بقائه، وحفظ ذاته، واستغلال الموارد والإمكانات في سبيل تحقيق هذه الغاية. ولهذا فإن الوعي والخبرة قادت الإنسان نحو الإفادة من التطورات التي حدثت في العلوم المتنوعة، كالكيمياء والأحياء المجهرية، في سبيل تحويل الصناعات الغذائية البسيطة إلى صناعات متطورة تلبي احتياجاته الضرورية على مستوى العيش ومستوى التنمية. ويذكر لنا القرآن الكريم جانباً من هذا البعد المعاشي والتنموي في قصة يوسف، حين ساق لنا قصة الملك الفرعوني الذي خزّن الغذاء والمحصول الزراعي وقاية للمجتمع من السنوات السبع العجاف. ومنذ ذلك الوقت، وربما أبعد من ذلك، يحتل تخزين الغذاء دوراً مهماً في اقتصاديات العالم للوصول إلى الأمن الغذائي.

ولهذا لا بدّ من أن نتجه نحو الصناعات الغذائية، فالموارد الزراعية تتيح لنا أن نبدع في هذا النمط من الصناعات، لا سيما أن العلوم الزراعية تتيح لنا انتخاب الأصناف الملائمة للتصنيع بعد أن استخدمت هذه العلوم في مسائل الزراعة الحديثة التي تزيد من الإنتاج الزراعي الذي يُعد عنصراً رئيسياً في رفد

الصناعات الغذائية.

إن من شأن الصناعات الغذائية توفير الغذاء الصحي بمواصفات وجودة عالية، والارتقاء بالمستوى الصحي للأفراد والمستهلكين، إذا ما قامت على التصنيع الحديث. كما من شأنها أن تشجع المزارعين على إنتاج المواد الأولية اللازمة للتصنيع، وبالتالي توفر استقراراً للحالة الاقتصادية من خلال فتح الأسواق المحلية والعربية والعالمية للمنتجات المصنّعة التي تزيد في الدخل الفردي والقومي، وتنهض بالمستوى الاقتصادي الذي ينعكس في صورة تنموية ثقافية واجتماعية واقتصادية على حياة الناس.

ولا ننسى أن من الضرورة بمكان توفير الحماية الصناعية للمستثمرين في حقل الصناعات بعامة، والصناعات الغذائية خاصة، وكذلك إنشاء مراكز لتدريب الكوادر الفنية العاملة في المنشآت الصناعية الغذائية، وإقامة مراكز متخصصة لبحوث الصناعات الغذائية والمعامل التجريبية، لجعل منتجاتنا الوطنية منافسة للمنتجات الأجنبية.

ب - صناعة الأسمدة

من أجل رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية بوصفها مُدخلاً رئيسياً في الصناعة لا بد من توفير الأسمدة المعدنية والعضوية بأشكالها كلها، لما لها من دور مؤثر ومتميز في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

وقد ساد الاعتقاد بأن السماد بأنواعه وسيلةٌ أكثر فعالية لإنتاج مزيد من الغذاء. ولهذا فمن الضروري التوسع العلمي في إنتاج الأسمدة واستخدامها، وتأهيل المصانع تكنولوجياً لتكون قادرة على إنتاج الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية والنيتروجينية. وبلادنا غنية بهذه المعادن التي تساعد على هذا الضرب من التصنيع، إضافة إلى توفّر القوى العاملة القادرة على العمل في هذا النمط الإنتاجي الصناعي، الأمر الذي يساعد على نشوء هذه الصناعة، ويوفّر لنا الاحتياجات الضرورية من إنتاجها، ما يسهم في رفد الصناعات المحلّية

والإعلاء من شأن التصنيع، إضافة لما يوفره لنا من إمكانية الاستغناء عن استيراد الأسمدة بأنواعها.

وبموازاة هذا لا بد من نشوء صناعة الأدوية الزراعية والبذار المحسّن، وتشجيع إقامة المختبرات الخاصة بها بالتعاون مع كليات الزراعة في الجامعات والمؤسسات الزراعية، لما لهذه الصناعة من أثر في زيادة فاعلية الأرض الزراعية وتحسين منتجها، وهو ما سينعكس إيجاباً على التصنيع الغذائي. وهذا هو سر اهتمامنا بالتركيز على هذين البعدين التصنيعيين، فالاهتمام بالأرض وببقاء الإنسان في رفاهية وسعادة هما الغاية المقدّمة، فإذا ما تم استثمار الأرض وإفادة الإنسان صحياً وغذائياً فإن السير على درب التنمية والتطور سيهيئ لنا الظروف نحو بلوغ غاياتنا في الاهتمام بأنماط أخرى من الصناعات، من مثل الصناعات التحويلية التي يمكن استغلالها في زيادة الاستيعاب الآمن للنفايات القابلة للتحوّل والتحلّل.

إذا كان الإنسان يستهلك ملايين الأطنان من المواد، فإنه يلقي بنسبة كبيرة من الفضلات، وهي فضلات قابلة للتحلل، وربّما تشكل في تحلّلها خطراً على البيئة. ولهذا ينبغي أن تتجه القدرات الصناعية نحو استغلال هذه الفضلات، وإعادة تصنيعها والإفادة منها، فإعادة تكرير الورق والزجاج والأخشاب والمواد البلاستيكية مما يمكن أن يسهم في رفد كثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة.

إنّ قدر الإنسان في العالم الثالث وخياره الوحيد هو أن يتجه نحو تنمية قدراته الصناعية، ويزيد من كفاءته الفنية، وأن يُعيد تأهيل نفسه صناعياً، وذلك بالإفادة من قدرات الدول الصناعية المتقدمة، من خلال البعثات والدورات التي يلتحق أو يُلحق بها، لتعزيز اتجاهات التغيير والتحديث الصناعي ليسير نحو البناء والتقدم والرقي والمنافسة.

وإذا ما تحقّق هذا فإن الفجوة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة سوف

تتقلّص، وتتحسّن نوعية الإنتاج الصناعي وتزداد، وتتوافر لها فرص المنافسة في الأسواق الكبرى، ذلك أن التأهيل الذي حظيت به الكفاءات الصناعية على مستوى التخطيط والإدارة خليقٌ بأن ينعكس إيجاباً على الاستثمارات الصناعية واقتصاداتها.

وتقتضي سياسة التصنيع الانتباه أيضاً إلى الصناعات الثقيلة، فالتنمية الاقتصادية وتحقيق السبق فيها لا يتوقف على الاهتمام بالصناعات الخفيفة، لأن التقدم والتطور ليس له حدود. ومن المؤكد أن الصناعات الثقيلة هي التي تؤمن الثقل الاقتصادي لأي دولة، وهي التي تعزز اقتصادها وتدفعه لأن يكون في مصاف الدول المتقدمة.

وقد تحتاج الدول النامية إلى زمن مديد وجهد عظيم حتى تحقّق إمكانية الدخول في عالم الصناعات الثقيلة، ذلك أن هذا النوع من الصناعة يتطلب رأسمال أكبر ومستثمرين لهم الجرأة على الاستثمار في هذا القطاع الصناعي. كما يتطلب ذلك وعياً عالياً وإحساساً رفيعاً بالمسؤولية والانتماء الوطني.

مما يؤسف له أن نجد بين أفراد المجتمع وفئاته من يستثمر أمواله خارج وطنه، ويعمل على نقل رأس ماله إلى الدول الأخرى، فيحرم الوطن وأبناءه من الإفادة من مدخراته واستثماراته، في حين يسخو بها خارج حدود وطنه.

ولكي نضمن استراتيجية إنمائية فعّالة لا بد من توجيه السلوكات الاقتصادية والقيم نحو الحمية القومية والغيرة الوطنية، لإيجاد مستوى كافٍ من الوعي والفهم لدور الفرد في المجتمع، ورفع وتيرة اندماجه ومشاركته في الخطط التنموية ومسؤوليته تجاه اقتصاده الوطني، وضرورة ابتعاده عن الأنانية والفردية والاحتكار.

فإذا ما تحقّقت هذه العناصر والمواصفات وتوافرت في الإنسان المبدع والمنتج، فإن الدولة ستقوى، وستزداد لحمة المجتمع تماسكاً، وبالتالي ستكون الدولة ذات اقتصاد متين يسهم فيه كل فرد بما يعود عليه بالرفاه والتطور.

وهذا يتطلب تغييرات جوهرية في نظام التعليم تجعله قادراً على مواجهة المتطلبات الصناعية والتكنولوجية. وبمعنى آخر يجب أن تكون النظم التربوية متلائمة مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، وأن تؤهل المتعلمين إلى التمتّع بروح المغامرة والقدرة على التجريب المستمر. فحتى تنجح التنمية الصناعية لا بد من إيجاد العقل الذي يؤمن بها ويستوعبها ويتكيف معها.

تشمل النظم التربوية الوسائل والأدوات اللازمة لرفع مستوى المهارات والكفاءات بما يتلاءم واحتياجات التنمية التي تتطلب مختبرات وبحوثاً ودراسات. ويتطلب التكيف مع الحالة الاقتصادية الصناعية تشجيع إقامة المؤسسات غير الحكومية وتفعيل دورها لتوجيه الموارد الاستثمارية والتوعية بأهمية الصناعة كقيمة اجتماعية. إذ لا يكفي الانبهار بالحضارة الغربية وما حققته من تقدم صناعي وثورة صناعية وتكنولوجية، بل ينبغي لفت الانتباه إلى الدور الذي يقوم بهUntitled DocumentUntitled Document الإنسان في هذه الدول الصناعية في سبيل الارتقاء بالحياة الاجتماعية والاقتصادية باعتماد الفكر والبحث والتجريب، وتحقيق الأمن والاستقرار لنشوء الصناعات بأنواعها.

ثمة عوائق تحول دون حدوث نهضة صناعية متقدّمة، ففي أثناء تنفيذ الخطط التنموية الصناعية يحدث أن تنتج مشكلات وإخفاقات، فيأخذ الخبراء الصناعيون الذين تلقوا معارفهم وعلومهم في الغرب، والذين تدربوا في مؤسساته واطلعوا على تجاربه، يأخذون في تطبيق برامج التصحيح التي تتوافق والمنشآت الصناعية الغربية، فيحوّلون خبراتهم إلى الاتجاه غير الصحيح الذي يدفع نحو إعاقة التنمية. وإذا ما قال أحد بأن هذه البرامج لا توافق احتياجاتنا اتهموه بعرقلة سير التطور والوقوف في وجه عجلة التقدم.

هذا الأمر يدلّ بوضوح على أننا بحاجة إلى مديرين مبدعين فعّالين قادرين على صنع القرار بما ينسجم مع الأهداف الوطنية والرغبات الإنمائية الصحيحة

التي تعزّز الاقتصاد، وتدفع به نحو تجاوز العقبات بالحوار والعمل بروح الفريق وفق استراتيجية واضحة قادرة على انتشال الاقتصاد الصناعي من العثرات التي يواجهها في مراحل التخطيط والإدارة والإنتاج.

ثالثاً: التجارة

التجارة هي أحد أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم داخل دولة واحدة أو بين أكثر من دولة. فحركة Untitled Documentالأشخاص والسلع تشكل معاملات اقتصادية. ومهما كانت القوة الاقتصادية للدولة فإنها لا تستطيع تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي بصورتها الوافية لمدة طويلة من الزمن. ولا تستطيع إنتاج كامل احتياجاتها بالرغم من قدرتها على ذلك في بعض الظروف. ولهذا تولّدت الحاجة إلى أن يقوم الإنسان بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره وفقاً للتخصص في إنتاج السلع.

لكي تتقدم التجارة وتسهم بنصيبها في رفد الاقتصاد الوطني بالسلع والأموال لا بد من أن يلجأ القائمون على أمر التجارة إلى توفير طرق النقل والمواصلات كالسواحل والموانئ والطرق المعبّدة والتغلّب على المشكلات النقدية والمصرفية، خاصة إذا كانت التجارةُ تجارةً خارجية، إضافة إلى تسهيل انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، وإحداث النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية، وتأمين الحماية الشاملة بعزل الأسواق المحلية عن مضمار المنافسة الأجنبية، وعقد الاتفاقات التجارية الثنائية.

إن إحساس الأفراد بأهمية هذا القطاع واندفاعهم نحو المشاركة فيه مما يترجم عن انتمائهم الصادق Untitled Documentفي الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني.

رابعاً: السياحة

أصبحت السياحة علماً وصناعة كباقي العلوم والصناعات لها أصولها وأساليبها

ومقوماتها. وينعكس ازدهارها ونماؤها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد. ومن هنا أوليت الاهتمام الجاد في التطوير والتخطيط لتصبح رافداً من روافد الدخل القومي، وعاملاً من عوامل التطوير والتغيير الاجتماعي.

وللسياحة أشكال متعددة، فمنها السياحة الثقافية والاجتماعية والدينية، وسياحة الاستجمام والرياضة، والسياحة العلاجية، والسياحة الأثرية. إن هذه جميعاً ليست منفصلة عن بعضها، بل إنها تتداخل وتتكامل.

ولكي تنجح السياحة في أي قطر من الأقطار فإن المتطلبات الأولية، كالموقع الجغرافي والطقس والمواقع السياحية، لا بد وأن تتضافر معها وسائل إنتاج السياحة المتمثلة في اليد العاملة والمرافق العامة والقوانين والتسهيلات ومكاتب السفر.

وعلاوة على ذلك من الضروري أن يتمتع الزائر بأجواء تتسم بالهدوء والراحة بعيداً عن الضوضاء وازدحام المدن، وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمواقع السياحية: دينية وأثرية. وقد يكون من المناسب إنشاء مدن سياحية وترفيهية كالتي توجد في الأصقاع المتقدمة من العالم.

وكما يحتاج قطاع السياحة إلى برمجة وتخطيط يحتاج كذلك من القائمين عليه إلى تأهيل وتدريب، كما يحتاج إلى صيانة موارده الطبيعية وحمايتها من التلوث لضمان تطور سياحي متجدد.

إن قدرة الدولة على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة والكامنة، وتوظيفها بشكل جيد لخدمة المجتمعات والاقتصاد، مما يعزّز توفير العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، الأمر الذي يعود بالخير علUntitled Documentى الناتج القومي من هذا القطاع.

كما تعمل السياحة على توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بين

الأفراد والأمم على صعيد اللغة والتفكير والضيافة والفلكلور، وتهيئ الأسباب لسبر أغوار ماضي الشعوب والتعرف على تراثها وتاريخها وحضارتها.

ولا ننسى أن بلادنا هي بلاد مقدسة، وقداستها تمكننا من ترويج أي صناعة يدوية بسهولة وبأسلوب شيق، واستغلال المواد المحلية التي تصنع يدوياً بأيدي مهرة وبيد نساء البلد، وتشمل القطع المزخرفة الفخارية، والتطريز والأقمشة اليدوية والبسط، والأدوات الدقيقة المصنوعة من الأخشاب والنباتات.

الخاتمة

هذه الرؤيا التي سبقت الإشارة إليها فيما مضى من الحديث ليست حلماً، كما أنها غير عزيزةٍ على التحقُّق والتحقيق بوصفها جزءاً من قضايا النهضة والتقدم، ولا تكفي الإرادة وحدها في سبيل إنجازها، إذ نحتاج إلى جانب الإرادة إلى الفعل والتطبيق وفق خطة استراتيجية، تأخذ في حسبانها القدرات الكامنة في هذه الأمة، وحرصها الأكيد على رؤية ذاتها عزيزة منيعة قويّة الشوكة.

وقد أثبتت الوقائع المشهودة أن هذه الأمة ذات عراقة واقتدار في البناء والنهوض الحضاري، وأنها صاحبة رسالة فذة هيأتها في مرحلة من مراحل التاريخ إلى قيادة العالم، وإغناء معارفه وعلومه وإكسابه مهارات الخروج من الظلمات إلى النور.

هذا الكتاب يعطينا الصورة الواضحة لجمال العيش في بلد ووطن يتمتع فيه الإنسان بهذه الميزات كلها، ويتم فيه التعاون المتكامل بين أفراد وطبقات المجتمع جميعا، والذي يشكل الإنسان فيه مجتمعاً بنفسه، ويسعى جاهداً لبناء قوة وازدهار بلده، والرفاهية والسعادة لبيته ولبيوت أفراد وطنه جميعا.

وهذه البحوث تعطينا الصورة المتميزة الواضحة التي تؤهلنا لبناء وطنٍ قويّ قادر على خلق الحياة السعيدة لأفراد المجتمع جميعا، والقضاء على الخوف والفقر والجهل والمرض.

وفي الختام أوصي بالتركيز على نقاط ثلاث، هي الفرد والمجتمع والدولة. أما الفرد فهو الخلية الأساس، وعليه مسؤوليات كبيرة من معرفة الحضارة والأدب والتكنولوجيا. والأهم من ذلك شعور الانتماء للوطن بقوة، واعتماد العمل الجماعي وقبول الآخر والحوار منهجاً في حياته.

كما أؤكد على أهمية الأنثى، وتربيتها وإعدادها حتى تصير أما قادرة على

التعامل مع أبنائها، وهو ما يذكرنا بقول الشاعر حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيِّب الأعراق

فيجب أن يأخذ تأهيل الأنثى ورفع مقدراتها المتنوعة درجة عالية من الاهتمام، لأنها الحاضنة الأساس للجيل القادم، الذي سيتسلَّم الراية للبناء والتطور والمستقبل الواعد لأمتنا.

لا شك أن الأسرة الناجحة من أهم عوامل إعداد الفرد للتفاعل الإيجابي مع المجتمع. أما المجتمع فهو الحاضنة للأفراد، وهو المدرسة وهو الأرض وهو الممتلكات الحكومية والخاصة، لذا يجب أن يؤسس بشكل متمدن وحضاري.

أما الدولة (التعليم والصناعة والثقافة والزراعة والدفاع) فتحتاج إلى العلم والمعرفة والتكنولوجيا، وهي أمور لها قواعدها وأسسها. ولذا يجب أن يكون بناء الدولة على أرقى المعايير الحضارية والعلمية التي يجب أن تدرس في مراحل التعليم كافة.

هذه العناصر الثلاثة (الفرد والمجتمع والدولة) ذات علاقة متبادلة التأثير، وكل منها يؤثر على الآخر سلباً وإيجاباً.

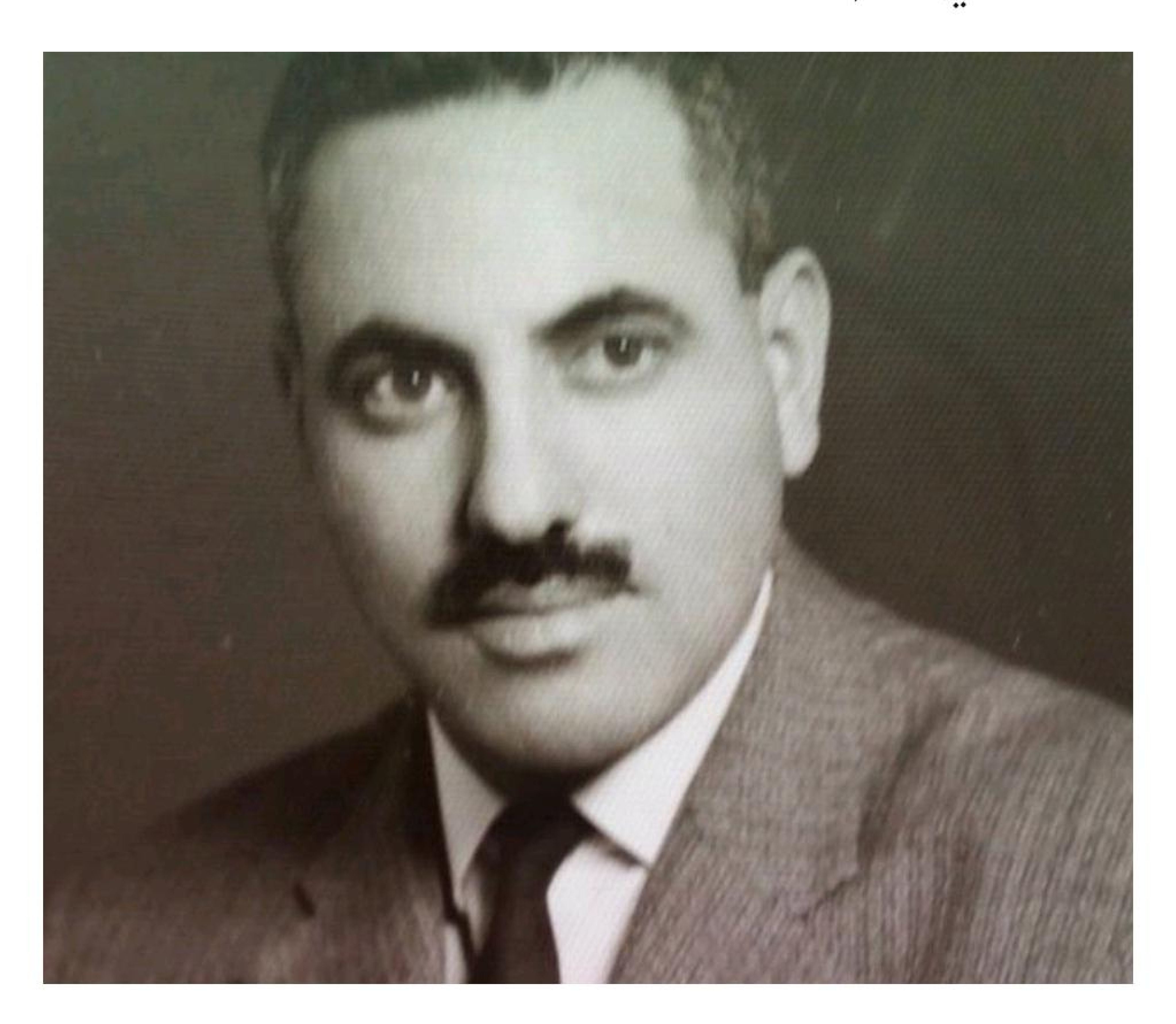
من أرشيف الذكريات



بطرس الحمارنة في استقبال المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال

في حفل تخريج الدورة الثالثة في الكلية الحربية الملكية، العام 1962

العقيد بطرس الحمارنة آمر الكلية الحربية الملكية يلقي كلمته في حفل تخريج الدورة الثالثة، في العام 1962





المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال يقلد الملازم أول بطرس الحمارنة

وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة العام 1952